إطار عمل توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

الجزء الأول: مبادئ ومعايير توافقية البيانات الرقمية

الإصدار 0.3

تاريخ الوثيقة: 2021

جدول المحتويات

1. مقدمة 4

1.1 الغرض من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية 4

2.1 منهجية إطار عمل توافقية البيانات الرقمية 5

3.1 النطاق وإمكانية التطبيق 6

4.1 هيكلية إطار عمل توافقية البيانات الرقمية 7

2. مبادئ البيانات الرقمية 9

1.2 مقدمة 9

2.2 مبادئ توافقية البيانات الرقمية 9

المبدأ الأول: أعتبار البيانات من الأصول 9

المبدأ الثاني: مشاركة البيانات وإعادة استخدامها 9

المبدأ الثالث: تكرار البيانات 10

المبدأ الرابع: نشر البيانات المفتوحة 10

المبدأ الخامس: الخصوصية والسرية وحقوق الملكية الفكرية 11

المبدأ السادس: المعايير المفتوحة 11

المبدأ السابع: جودة البيانات 11

المبدأ الثامن: استخلاص الرؤى من البيانات 11

المبدأ التاسع: الحوكمة المشتركة 12

المبدأ العاشر: التحسين المستمر 12

3. معايير البيانات الرقمية 13

1.3 نظرة عامة 13

2.3 نموذج جدول المواصفات 14

3.3 معايير تصنيف البيانات 15

مقدمة لمعايير تصنيف البيانات 15

قواعد تصنيف البيانات **[DC1]** 17

القواعد الخاصة بإتاحة البيانات المصنفة ومشاركتها **[DC2]** 18

4.3 معايير تبادل البيانات *20*
مقدمة لمعايير تبادل البيانات 20
صيغة البيانات **[DE1]** 21
البيانات الوصفية **[DE2]** 23
المخطط الهيكلي للبيانات **[DE3]** 24
رخصة البيانات المفتوحة **[DE4]** 25
تسويق البيانات وتداولها تجارياً **[DE5]** 27
حماية وخصوصية البيانات **[DE6]** 28
صلاحيات الوصول للبيانات المشتركة **[DE7]** 30
5.3 معايير جودة البيانات *31*
مقدمة لمعايير جودة البيانات 31
مبادئ جودة البيانات **[DQ1]** 32
مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات **[DQ2]** 33
خطة تحسين مستوى جودة البيانات **[DQ3]** 34
الملحق (أ) قاموس المصطلحات *36*

1. مقدمة

تتضمن هذه المقدمة تفاصيل إطار توافقية عمل البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي كالتالي :

- **الغرض** من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية
- **النهج** الذي يتبعه إطار عمل توافقية البيانات الرقمية - والذي يجمع بين أفضل الممارسات العالمية والوطنية المتعلقة بإدارة البيانات في إطار عمل مرن يتيح لكل جهة من الجهات المعنية بتطبيقه وموائمته بما يتناسب مع متطلبات العمل
- **النطاق وإمكانية التطبيق** لإطار عمل توافقية البيانات الرقمية والمنهج المقترح لتطبيقه من قبل الجهات الحكومية، وشبه الحكومية، وجهات القطاع الخاص المعنية بإعادة استخدام او تبادل البيانات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- **هيكلية** إطار عمل توافقية البيانات الرقمية، والذي يتكون من الأجزاء التالية:
  - **مبادئ توافقية البيانات الرقمية**
  - **معايير توافقية البيانات الرقمية**
  - **الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية**

1.1 الغرض من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية

تُعد البيانات الرقمية احد المحاور الرئيسية ضمن الخطة الوطنية للحكومة الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة ، كما يوضح الشكل أدناه ، فإن البيانات الرقمية هي البيانات التي يمكن استخدامها **بكفاءة وفاعلية** من قبل الجهات الحكومية والتي تمكنها من استخدام البيانات المفتوحة لتعزيز آليات المشاركة والابتكار المؤسسي.

وكما موضح في الجدول أعلاه فإن الغرض من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية هو وضع المعايير المشتركة وأفضل الممارسات اللازمة لتنفيذ رؤية الحكومة الرقمية القائمة على البيانات الرقمية.

وعلى وجه الخصوص، فإن إطار عمل توافقية البيانات الرقمية يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين جودة البيانات، وهو ما يعود بالنفع على المواطنين والجهات الحكومية
2. ضمان المشاركة الفعالة للبيانات بين مختلف الجهات الحكومية
3. تبني قواعد مشتركة لتصنيف البيانات ، اعتماداً على معايير مشاركة البيانات المفتوحة وسرية البيانات وأثر مشاركتها حسب ما تقتضيه الحاجة
4. توفير قواعد عمل مشتركة لاستخدام البيانات الحكومية وإعادة استخدامها وتبادلها
5. رفع كفاءة تقديم الخدمات الحكومية
6. تعزيز مفهوم مشاركة البيانات المفتوحة مع الجمهور.

2.1 منهجية إطار عمل توافقية البيانات الرقمية

يتيح إطار عمل توافقية البيانات الرقمية قواعد عمل مشتركة لإدارة البيانات وذلك بغرض تمكين الجهات من توفير بيانات متوافقة وقابلة للتبادل والنشر

صمم إطار عمل توافقية البيانات الرقمية إعتماداً على خمسة ركائز اساسية:

1. **البدء بمتطلبات الاعمال**: أن القيمة الحقيقة لمعايير توافقية البيانات الرقمية تعتمد بشكل أساسي وحصري على إمكانية تطبيقها بما يتوافق مع متطلبات الاعمال للجهات المعنية، وبما توفره من أدوات عملية تساعدهم على تلبية احتياجاتهم.
2. **تبني منهجية قائمة على المبادئ، دون التقيد بالاجراءات**: أن جوهر إطار عمل توافقية البيانات الرقمية يستند على مجموعة من المبادئ الخاصة بإدارة واستخدام البيانات والموضحة في القسم الثاني من هذه الوثيقة، ومن المتوقع أن تقوم جميع الجهات الحكومية بإتباع هذه المبادئ، مع الاخذ بعين الاعتبار توفر المرونة التي تتيح للجهات تحديد أفضل السبل لموائمتها وفقاً لاحتياجاتها. يحدد إطار العمل المتطلبات الإلزامية التي يتوجب على الجهات الحكومية تنفيذها، والتي تقتصر على:
   - تحديد النتائج التي يتوجب على كل جهة تحقيقها بغض النظر عن الاجراءات اللازم اتباعها لتحقيق تلك النتائج
   - تحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف الخاصة بالبيانات الرقمية الاتحادية والتي من المتوقع أن يمتثل لها أية جهة لديها ممارسات إدارية جيدة خلال فترة انتقالية معقولة .
3. **صياغتها إعتماداً على أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالبيانات الرقمية**: لقد استند وضع إطار عمل البيانات الرقمية إلى المعايير الدولية المفتوحة ذات الصلة والتي تخص :
   - **بناء نموذج تشغيلي جديد لإتاحة البيانات :** على وجه الخصوص، يعتمد إطار عمل البيانات الرقمية على أفضل الممارسات الخاصة بحوكمة البيانات، والإجراءات الخاصة بالاعمال ، وتحقيق الفوائد المنصوص عليها في المعايير المفتوحة "إطار عمل التحول الحكومي".[1], وفي الإصدار الخاص بالمدن الرقمية والذي تم نشرة من قبل المعهد البريطاني للمعايير والأيزو[2]، حيث توفر هذه الممارسات والاصدارات أطر عمل واضحة للحوكمة لضمان إدارة المعلومات بإعتبارها أحد الأصول - مع تحديد المسؤوليات الخاصة بإدامة

1 نشره الاتحاد الدولي للمعايير المفتوحة (OASIS). تشير المراجع إلى الإصدار 2 من المعيار المنشور في عام 2014.

2 PAS181: إطار المدن الذكية - دليل وضع استراتيجيات المدن والمجتمعات الذكية، الذي قام بنشره المعهد البريطاني للمعايير في عام 2014، وهذا يساهم في تطبيق إطار حكومة التحول الخاص بالاتحاد الدولي للمعايير المفتوحة على الظروف المحددة لمدينة ما. سيُنشر إصدار الأيزو، أيزو 37106 في أبريل 2018.

واستخدام مجموعات البيانات مدعومة بقواعد عمل واضحة تستند إلى مبادئ التشجيع على إعادة الاستخدام البيانات والابتكار.

- **المعايير الدولية المفتوحة الخاصة بضمان توافقية البيانات الرقمية والبيانات الوصفية**: على المستوى التقني، يتضمن إطار العمل الإرشادات الخاصة بكيفية استخدام المعايير المفتوحة لزيادة مستوى توافقية البيانات المنصوص عليها في الإطار الأوروبي لتوافقية البيانات [3], وعلى المعايير المفتوحة ذات الصلة، بما في ذلك المعايير التي وضعتها كل من المنظمة الدولية للمعايير (ISO) ورابطة الشبكة المعلوماتية العالمية (W3C)، وللخبرات الدولية للحكومات في ما يتعلق بتنفيذها، بما في ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

4. **استخدام أفضل الممارسات الدولية بما يتناسب مع متطلبات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة**: يستند إطار عمل البيانات الرقمية على الإنجازات والممارسات والمعايير المطبقة من قبل الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في دولة الامارات العربية المتحدة والخاصة بإدارة البيانات ، وبما يضمن تطبيق أفضل الممارسات العالمية اللتي تلبي بشكل كامل متطلبات واحتياجات الدولة .

الحياد التقني: لا يتطرق إطار عمل البيانات الرقمية الى التفاصيل التقنية لاي نظام حيث لا يتضمن إطار العمل اية تفاصيل متعلقة بالامور التقنية الخاصة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتي يتم من خلالها حفظ وادامة وتهيئة وتقديم البيانات بمختلف الصيغ ، كما إن المبادئ والمعايير المنصوص عليها في إطار العمل لا تتطرق الى ذلك.

3.1 النطاق وإمكانية التطبيق

يعتبر إطار عمل توافقية البيانات الرقمية احد الموارد الوطنية ، المتاح للتطبيق من قبل أي جهة ترغب في استخدام وتبادل البيانات الرقمية التي يتم إنشاؤها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى وجه التحديد، يوفر الإطار أفضل الممارسات والأدوات التي يمكن استخدامها من قبل:

- الجهات الحكومية الاتحادية
- الجهات الحكومية المحلية
- الجهات شبه الحكومية
- جهات القطاع الخاص التي تتبادل البيانات مع الجهات الحكومية أو التي تعيد استخدام البيانات الحكومية.

يجب على جميع الجهات وضع الخطط اللازمة لموائمة ممارساتها في إدارة البيانات مع متطلبات إطار عمل البيانات الرقمية.

3 الإطار الأوروبي للتشغيل البيني للخدمات العامة الأوروبية

4.1 هيكلية إطار عمل توافقية البيانات الرقمية

يشمل إطار عمل توافقية البيانات الرقمية الأجزاء التالية:

1. **مبادئ توافقية البيانات الرقمية**: وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تنظم عمليات إنشاء وإدارة، واستخدام وإعادة الاستخدام للبيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة

2. **معايير تةافقية البيانات الرقمية**: وتتكون من ثلاثة معايير رئيسية تختص بتسهيل إجراءات "تصنيف البيانات"، و"تبادلها"، وتعزيز "جودتها"، بما يتوافق مع المرونة المتاحة لتنفيذ "مبادئ البيانات الرقمية". ويضم كل واحد من تلك المعايير الرئيسية مجموعة من المواصفات اللازم تحقيقها والتي تنقسم بدورها إلى نوعين:

- **المواصفات الخاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية**: حيث يتم تطبيق تلك المواصفات على مستوى مجموعة بيانات منفردة ، وتحدد كيفية تصنيف مجموعة البيانات وضبط صيغتها ووصفها بما يتوافق مع معايير البيانات الرقمية.
- **المواصفات الخاصة بإدارة البيانات الرقمية**: وتحدد هذه المواصفات قواعد العمل الإجرائية والمبادئ التشغيلية التي يتوجب على الجهات اتباعها لأغراض إدارة بياناتها .

3. **الدليل الارشادي لتطبيق معايير نوافقية البيانات الرقمية**: ويتكون من مجموعة من "التعليمات الإرشادية" التي تم صياغتها لأغراض مساعدة الجهات بتطبيق "مبادئ البيانات الرقمية" و"معايير توافقية البيانات الرقمية". حيث سيتم مراجعة هذا الدليل الارشادي لأغراض التحسين وإثراء محتواه بشكل مستمر . من الجدير بالذكر أن في هذا الإصدار (الأول) من "إطار عمل توافقية البيانات الرقمية"، يركز "الدليل الارشادي" على تلبية احتياجات الجهات الحكومية فيما يتعلق بمساعيها لموائمة إجراءات إدارة البيانات لديها مع المتطلبات الوارد ذكرها في "إطار عمل توافقية البيانات الرقمية".

يناقش القسم الثاني من هذه الوثيقة مبادئ توافقية البيانات الرقمية بينما يختص القسم الثالث من الوثيقة بعرض تفاصيل معايير توافقية البيانات الرقمية ، وقد تم وضع جميع التعليمات الارشادية الخاصة بتطبيق تلك المبادئ والمعايير في وثيقة منفصلة. وتم إدراج قائمة تعاريف خاصة بالمصطلحات التي تم استخدامها في كلتا الوثيقتين ضمن الملحق (أ) من هذه الوثيقة.

اطارعمل تو افقية البيانات الرقمية

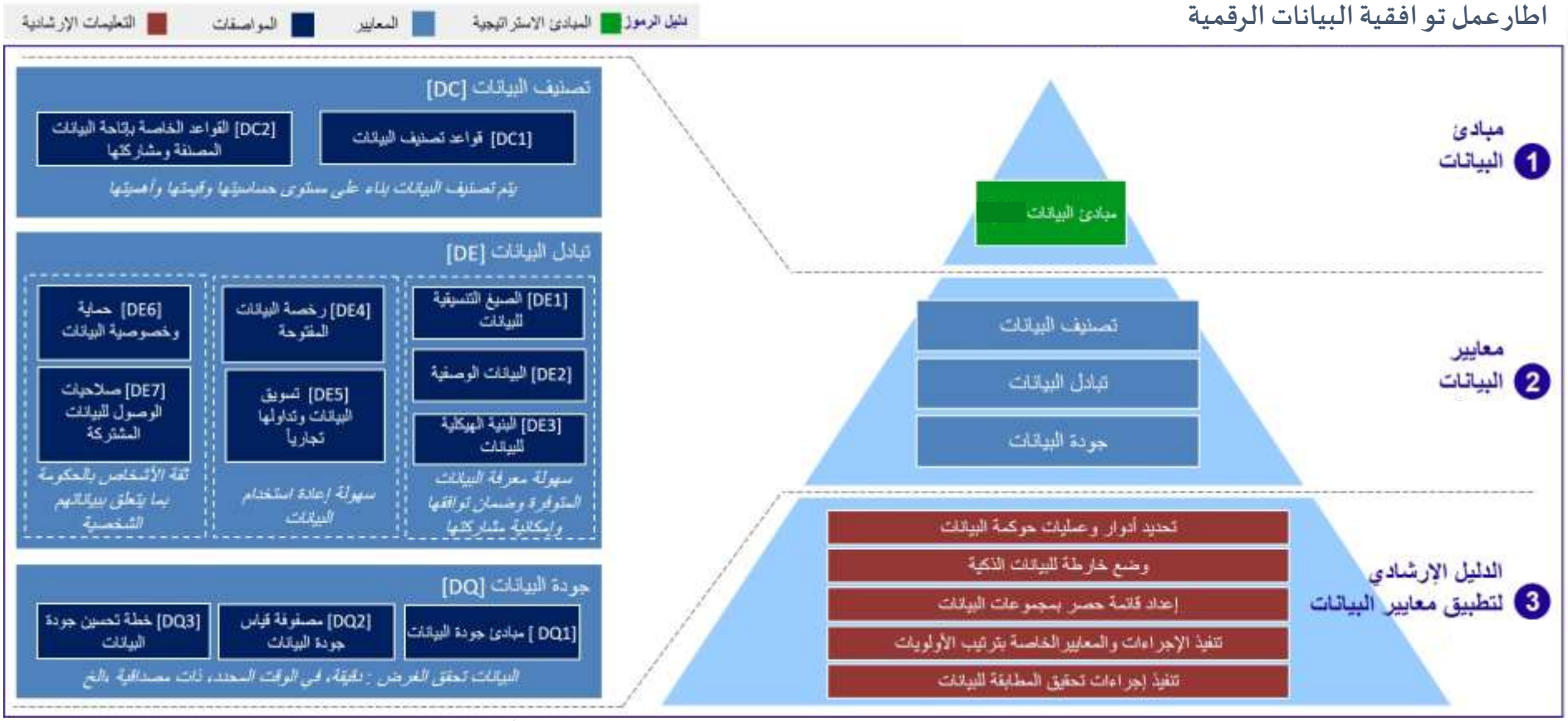

2. مبادئ توافقية البيانات الرقمية

1.2 مقدمة

وضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة عشرة مبادئ أساسية بغرض توجيه جميع الجهات نحو تطبيق أفضل الممارسات لإدارة واستخدام بياناتها. حيث يتوجب على جميع الجهات ذات العلاقة تأكيد التزامها بهذه المبادئ. مع الاخذ بعين الاعتبار
ان التنفيذ الشامل لهذه المبادئ يتطلب جهود قيادية مستمرة خلال فترة تطبيق المعايير.

2.2 مبادئ البيانات الرقمية

تشمل مبادئ البيانات الرقمية والتي يتعين على كل جهة اعتمادها في أنظمة الحوكمة وإجراءات الاعمال الخاصة بها المحاور التالية:

1- أعتبار البيانات من الأصول
2- مشاركة البيانات وإعادة استخدامها
3- تكرار البيانات
4- نشر البيانات المفتوحة
5- الخصوصية والسرية وحقوق الملكية الفكرية
6- المعايير المفتوحة
7- جودة البيانات
8- تحديد التوجهات من خلال البيانات
9- الحوكمة ذات الأدوار المشتركة
10-التحسين المستمر

يتضمن الجزء التالي تفاصيل أكثر عن الأسس الداعمة لكل مبدأ من مبادئ البيانات الرقمية المذكورة اعلاه.

المبدأ الأول: أعتبار البيانات من الأصول

من أجل تفعيل مبدأ الحكومة الموجَّهَة نحو الخدمات، ودعم ممارسات اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة، وبغرض تعزيز الشفافية وإشراك المواطنين، يتوجب على الجهات إدارة جميع بياناتها باعتبارها أحد الأصول الوطنية، وأن تقوم الجهات بدور الأمين على تلك البيانات بالنيابة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا يعني أنه:

1.1 يجب على الجهات أن تسعى إلى تعزيز ورفع قيمة البيانات التي يتم تجميعها وحفظها وزيادة المنفعة التي تعود على دولة الامارات العربية المتحدة بالكامل وليس على الجهة الحكومية فحسب. .

2.1 يجب على الجهات التأكد من تحديد مجموعات بياناتها بشكل واضح وشامل ، وأن يتم إدارتها باعتبارها أحد الأصول المهمة، وذلك باتباع التعليمات الإرشادية الواردة في:

1.2.1 التعليمة الإرشادية 1 – تحديد أدوار وعمليات حوكمة البيانات

2.2.1 التعليمة الإرشادية 3 - إعداد سجل حصر مجموعات البيانات والتي تم ذكرهما ضمن وثيقة دليل تطبيق معايير البيانات الرقمية.

المبدأ الثاني: مشاركة البيانات الرقمية وإعادة استخدامها

بغرض تحسين جودة الخدمات الحكومية، يتوجب على الجهات التعاون بشكل وثيق وبكفاءة من أجل رفع مستوى مشاركة البيانات وإعادة استخدامها في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا يعني أنه:

1.2 يجب على الجهات تحديد متعامليهم ومستخدمي بيانتهم سواء المستخدمين الحاليين والمحتملين مستقبلاً - على مستوى القطاعين العام والخاص - والاستجابة على نحو استباقي لاحتياجاتهم.

2.2 يجب على الجهات الحكومية تشجيع القطاع الخاص على تطوير التطبيقات التي تستخدم وتتعامل مع بياناتها المفتوحة.

3.2 يجب على الجهات الاستجابة بسرعة وبفاعلية للطلبات التي ترد من الجهات الأخرى والأفراد والتي تتعلق بإثراء وتوسيع نطاق بياناتها المفتوحة والمشتركة.

المبدأ الثالث: تكرار البيانات الرقمية

بغرض تحسين الخدمات الحكومية التي يتم تقديمها للمتعاملين ، يتوجب على الجهات التعاون بهدف تجنب حالات التكرار والتعارض في بياناتها، باستخدام مفهوم "المصدر الموحد للبيانات". وهذا يعني أنه:

1.3 يجب على الجهات أن تتعاون لإنشاء السجلات المرجعية الرئيسية بشكل دقيق والتي تعد مصدرًا موحداً موثوقًا للبيانات، ويُتاح للجهات الأخرى استخدامها.

2.3 يجب على الجهات التي تعتبر مسؤولة عن أحد السجلات المرجعية الرئيسية للبيانات إدارة تلك البيانات وتحقيق معايير البيانات الرقمية بشكل كامل، وتوفير تلك البيانات بجودة عالية وموثوقة لغرض استخدامها من قبل الجهات الاخرى.

3.3 يتوجب على اية جهة عدم الاحتفاظ بنسخ مكررة من مجموعات البيانات والتي تم إدراجها تحت مسؤولية جهة أخرى ضمن السجل المرجعي الرئيسي للبيانات، وبدلاً عن ذلك ينبغي على الجهة التأكد من تكامل أنظمة إدارة بياناتها مع بيانات الجهة المسؤولة المحددة في السجل المرجعي الرئيسي .

4.3 يتوجب على الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة (على جميع المستويات) عدم الطلب من المتعاملين تقديم نفس البيانات لاكثر من مرة واحدة. إذا قدمت لاحد الجهات الحكومية – بموافقة المتعامل – لا ينبغي على المتعامل تقديمها مرة أخرى.

المبدأ الرابع: نشر البيانات المفتوحة

بغرض إتاحة البيانات بشكل واسع لكافة المستخدمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتوجب على الجهات العمل على اعتبار جميع البيانات غير الشخصية قابلة للنشر بصيغة بيانات مفتوحة كلما أمكن ذلك. وهذا يعني أنه:

1.4 يجب أن تسعى الجهات، وبشكل افتراضي بنشر جميع البيانات غير الشخصية - سواء من خلال موقعها الإلكتروني أو من خلال البوابة الالكترونية للبيانات المفتوحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2.4 أية إستثناءات لنشر البيانات المفتوحة يجب أن يكون مبرراً وفق معايير تصنيف البيانات بهذا الشأن، والتي تتضمن بصفة عامة حماية الخصوصية والحقوق التجارية أو الأمن والسلامة كما هو مبين في المبدأ الخامس من مبادئ البيانات الرقمية المذكور أدناه.

3.4 في حالة تعذر نشر مجموعة بيانات على أنها بيانات مفتوحة، فيتوجب على الجهات:

- إنشاء نسخة مشتقة من مجموعة البيانات الاصلية (من خلال تجميع البيانات بصيغة مختلفة عن الصيغة الاصلية أو تعديل البيانات بحيث يتم حجب البيانات التي تدل على الشخصية) والتي يمكن نشرها كبيانات مفتوحة .
- إدراج مجموعة البيانات في "سجل حصر مجموعة البيانات" التي تم نشرها ، مما يمكن الجهة إحاطة المستخدمين المحتملين لهذه البيانات علماً بوجود تلك البيانات وإتاحة الامكانية للاستفسار عن أسباب عدم تصنيف تلك البيانات بصيغة بيانات مفتوحة.

4.4 يتوجب على الجهات التي ترغب بنشر بياناتها البيانات المفتوحة استخدام رخصة دولة الإمارات العربية المتحدة للبيانات المفتوحة، والتي تحدد بوضوح حقوق الغير في إعادة استخدام البيانات بدون قيود.

المبدأ الخامس: الخصوصية والسرية وحقوق الملكية الفكرية

لضمان تحقيق أهداف تبادل البيانات مع وجوب احترام حقوق الأفراد والمؤسسات، يتوجب على الجهات حماية خصوصية الأفراد وسرية المؤسسات والحقوق القانونية لأصحاب الملكية الفكرية في كافة الأوقات. وهذا يعني:

1.5 وجوب الأخذ بعين الإعتبار احترام خصوصية الفرد، بوجه عام في حال رغبة الجهة في تصنيف مجموعة محددة من البيانات على انها بيانات مفتوحة.

2.5 وجوب احترام سرية المعلومات المتعلقة بجهات القطاع الخاص، والحفاظ على سريتها بوجه عام في حالة رغبة الجهة الحكومية في تصنيف مجموعة محددة من البيانات على انها بيانات مفتوحة.

3.5 وجوب احترام حقوق الملكية الفكرية، وأخذها بعين الإعتبار في حالة الرغبة في تصنيف مجموعة محددة من البيانات على انها بيانات مفتوحة.

المبدأ السادس: المعايير القياسية لمواصفات البيانات الرقمية

بغرض تعزيز فرص أتمتة الخدمات الحكومية من خلال مشاركة البيانات وإعادة استخدامها، ينبغي على الجهات استخدام المعايير المفتوحة وذلك لتسهيل إجراءات الاطلاع على بياناتها من قبل الاخرين ، وضمان التوافقية والاستفادة من تلك البيانات باعتبارها خدمة مقدمة من تلك الجهات. وهذا ينطبق على كافة البيانات وليست فقط البيانات المفتوحة – حيث أن الطريقة الأكثر فاعلية لمشاركة البيانات المصنفة كونها "*خصوصية*" و"*حساسة*" بين الجهات المختلفة من خلال جعلها قابلة للنشر وفقًا للمعايير القياسية المفتوحة، وهذا يعني أنه:

1.6 يجب على الجهات التأكد من إمكانية استخدام بياناتها من قبل الآخرين، وذلك من خلال اتباع الخطوات الارشادية المذكورة في التعليمة الارشادية 5.2 – الخاصة بصيغة البيانات، والتعليمة الارشادية 5.4 – الخاصة بإضافة البيانات الوصفية والهيكلية، والتعليمة الارشادية 5.5 – الخاصة بإدارة جودة البيانات في وثيقة الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية.

2.6 يجب على الجهات القيام بما يلزم نحو تحقيق متطلبات معايير البيانات الرقمية وذلك في المواصفات والعقود الخاصة بجميع الأنظمة التي تقوم الجهات ببناءها وتطويرها أو شراؤها.

المبدأ السابع: جودة البيانات الرقمية

بغرض تمكين الجهات من تقديم الخدمات للمتعاملين بكفاءة وفاعلية، وتحسين دقة القرارات التي يتم اتخاذها بناءً على الأدلة، وتعزيز الثقة في كليهما، يجب على الجهات العمل على إدارة وتحسين جودة البيانات بشكل مستمر. وهذا يعني أنه:

1.7 يجب على الجهات العمل على قياس ومراقبة وإدارة مستوى جودة بياناتها وذلك بهدف ضمان تحقيقها للغرض ودعمها للاستخدام الذي أنشأت البيانات من أجله وإمكانية إعادة الاستخدام.

2.7 يجب على الجهات الالتزام بالتحسين المستمر لمستوى جودة بياناتها، مع إعطاء الأولوية لتحسين مستوى جودة البيانات ذات الأهمية للمتعاملين.

المبدأ الثامن: تحديد التوجهات من خلال البيانات الرقمية

بغرض تحسين فاعلية الخدمات والسياسات الخاصة بالجهات وربطها بالإجراءات الخاصة باتخاذ وتنفيذ القرارات لديها يجب على الجهات الحكومية العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من الرؤى المستخلصة من البيانات ، وذلك من خلال تيسير إجراءات جمع وتحليل واستخدام البيانات الأنية (في الوقت الفعلي) وشبه الأنية (قرب الوقت الفعلي)، ويشمل ذلك بيانات تلك الجهات والبيانات التي يتم جمعها من قبل الجهات الأخرى. وهذا يعني أنه:

1.8 يجب على الجهات القيام بما يلزم نحو تشغيل أنظمة توفر بيانات أنية (في الوقت الفعلي) على مستوى جميع الأنظمة والأصول وتعاملات المتعاملين لتلك الجهات.

2.8 يجب أن تقوم الجهات باستخدام أدوات تتيح أمكانية عرض البيانات بصور مرئية غنية لما لذلك من أثر في تمكين الجهات من تحليل البيانات بشكل اكثر فاعلية.

3.8 يجب على الجهات التأكد من امتلاك موظفيها المهارات والأدوات اللازمة لتحليل وتفسير البيانات، وذلك بهدف ضمان اتخاذ القرار ووضع السياسات استناداً على المعطيات والأدلة، وبما يضمن استمرارية تحسين خدماتها.

المبدأ التاسع: الحوكمة المشتركة

بغرض تعزيز آليات التعاون بين الجهات وزيادة الكفاءة ، يتوجب على الجهات المساهمة في تقديم الخدمات المشتركة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة العمل من خلال الحوكمة المشتركة فيما يتعلق بإدارة البيانات الرقمية، وهذا يعني أنه:

1.9 يجب على الجهات القيام بما يلزم لإدارة البيانات بشكل أكثر كفاءة من خلال الاستفادة الكاملة من الخدمات المشتركة التي يتم تفعيلها من خلال منصات مشاركة البيانات على مستوى الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في كل امارة .

2.9 يجب على الجهات القيام بما يلزم نحو المشاركة الفاعلة في تطبيق آليات الحوكمة المشتركة فيما يتعلق بنشر وتبادل البيانات ضمن صلاحيات السلطات المختصة بإدارة البيانات على المستويين الاتحادي والمحلي .

المبدأ العاشر: التحسين المستمر

بغرض ضمان التطبيق الكامل لمبادئ البيانات الرقمية ودعم توحيد الإجراءات بين مختلف الجهات ، يتوجب على الجهات إعتماد آليات التحسين المستمر وإدارة التغيير ، على أن تركز تلك الآليات على خلق ثقافة إتاحة البيانات ومشاركتها ، وهذا يعني أنه:

1.10 يجب على الجهات القيام بما يلزم نحو إدارة إجراءات التغيير بفاعلية ، والسعي إلى الانتقال من حالة حجب البيانات وتقليص حدود مشاركتها إلى حالة يتم فيها اتاحة المشاركة بالبيانات وإدارتها بشكل أوسع بما يحقق الفائدة لجميع المستخدمين – وأن تتحمل الإدارات العليا في كل جهة المسؤولية عن إدارة ذلك التغيير .

2.10 يجب على الجهات القيام بما يلزم نحو وضع خارطة طريق توضح كيفية قيامها بإدارة إجراءات التحول وفقاً لاطار عمل البيانات الرقمية بشكل تدريجي يعتمد على الالولويات ، مع الاخذ بعين الاعتبار أن يتم تحديد تلك الأولويات وفقاً لطلبات مستخدمي البيانات.

3. معايير توافقية البيانات الرقمية

1.3 نظرة عامة

تدعم معايير توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق مبادئ البيانات الرقمية التي تم ذكرها في القسم 2 من هذه الوثيقة، وذلك من خلال تحديد المتطلبات اللازم تطبيقها فيما يتعلق بتصنيف البيانات، وتبادلها، وإدارة جودتها. حيث تم وبشكل واضح تحديد الحد الأدني من المتطلبات الإلزامية الواجب القيام بها لتحقيق الأهداف الخاصة بإطار عمل البيانات الرقمية، مع الاخذ بعين الاعتبار توفير أقصى درجات المرونة للجهات المعنية بالتنفيذ لاتباعها .

تشمل معايير توافقية البيانات الرقمية ثلاث مجموعات من المعايير، كما هو موضح أدناه:

- معايير تصنيف البيانات الرقمية
- معايير تبادل البيانات الرقمية
- معايير جودة البيانات الرقمية

يحتوي كل معيار من هذه المعايير على عدد من مواصفات البيانات الرقمية: حيث تتضمن كل مواصفة من تلك المواصفات عدد من المتطلبات الإلزامية الواجب تنفيذها والاختيارية التي يوصى بتنفيذها من قبل الجهات المعنية بالتطبيق . وتنقسم مواصفات المعايير إلى نوعين:

- **المواصفات الخاصة بمعالجة مجموعة البيانات**: حيث يتم تطبيق تلك المواصفات على مستوى مجموعة بيانات منفردة ، وتحدد كيفية تصنيف مجموعة البيانات وضبط صيغتها ووصفها بما يتوافق مع معايير البيانات الرقمية.

- **<u>المواصفات الخاصة بإدارة البيانات</u>**: وتحدد هذه المواصفات قواعد العمل الإجرائية والمبادئ التشغيلية التي يتوجب على الجهات اتباعها لأغراض إدارة بياناتها.

أن نطاق تطبيق هذه المعايير والمواصفات يشمل بشكل عام كلاً من البيانات المهيكلة والبيانات غير المهيكلة. وفي حالة شمول التطبيق لايا من متطلبات هذه المعايير على البيانات غير المهيكلة فسيتم ذكر ذلك بشكل واضح ضمن نص المتطلبات الخاصة بذلك المعيار.

3.2 نموذج جدول المواصفات

تم إدراج المواصفات التفصيلية لكل معيار من المعايير الثلاثة من خلال نموذج موحد على شكل جدول، كما موضح في الشكل التالي .

رمز المواصفة (مثلاً [DQ1] , [DE3])	الاسم: العنوان المستخدم للإشارة إلى هذه المواصفة داخل الوثائق الأخرى	
نوع المواصفة	☑ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات	☐ مواصفة خاصة بإدارة البيانات
الغرض	ما هي الفوائد المتوقعة من تطبيق المواصفة من قبل الجهة	
متى يتوجب تنفيذها	المرحلة التي يتوجب على الجهة المعنية خلالها البدء بتنفيذ متطلبات هذه المواصفة الخاصة بالبيانات الرقمية	
المسؤولية	ما هو الدور الوظيفي المسؤول عن الاشراف والتنفيذ والامتثال للمواصفة لدى الجهة المعنية	
المتطلبات		
الإلزامية	رمز المتطلبات الإلزامية	قائمة المتطلبات الإلزامية الواجب تنفيذها بغرض الامتثال لهذه المواصفة
الاختيارية	رمز المتطلبات الاختيارية	قائمة المتطلبات الاختيارية التي يوصى بتنفيذها وفقاً لافضل الممارسات كجزء من متطلبات الامتثال لهذه المواصفة
الاعتماد على المواصفات الاخرى	قائمة بالمواصفات الأخرى ضمن معايير البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي يعتمد عليها تنفيذ هذه المواصفة	
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية	الإشارة الى التعليمات الارشادية ذات الصلة بهذه المواصفة والمذكورة ضمن وثيقة دليل تطبيق معايير البيانات الرقمية .	
المعايير الخارجية	الإشارة الى المصادر والوثائق الأخرى ذات الصلة بإطار عمل البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	
رقم الاصدار	تفاصيل رقم الإصدار لاخر تحديث للمواصفة	

3.3 معايير تصنيف البيانات الرقمية

مقدمة لمعايير تصنيف البيانات الرقمية

أن الغرض من الامتثال لمعايير تصنيف البيانات الرقمية هو تعزيز مستويات نشر البيانات المفتوحة وتبادلها بين الجهات، مع الحفاظ في نفس الوقت على أعلى مستويات الخصوصية والأمان.

تشترط التشريعات والسياسات الاتحادية على الجهات الحكومية في دولة الامارات العربية المتحدة قيامها بتصنيف البيانات الرقمية إلى أربع أصناف مختلفة: *مفتوحة*، *وخصوصية* ، *وحساسة*، *وسرية*. وكما هو موضح أدناه، فإن هذه المواصفات تدعم تلك التشريعات والسياسات من خلال تحديد مواصفات أكثر تفصيلاً بشأن:

- المعايير التي يتوجب على الجهات تنفيذها عند تصنيف البيانات الرقمية إلى هذه الأصناف الأربعة - كما هو موضح في **معايير تصنيف البيانات الرقمية** [DC1]
- القواعد التي يتوجب على الجهات اخذها بعين الاعتبار بعد تصنيف البيانات عند قيامها بنشر البيانات المصنفة أو مشاركتها عبر القنوات الرقمية - **القواعد الخاصة بإتاحة البيانات المصنفة ومشاركتها** [DC2] .

الشكل المذكور في الصفحة التالية يعرض ملخص صوري لنموذج تبادل البيانات الرقمية المدعوم بمعايير تصنيف البيانات ، حيث يوضح الشكل كيفية ربط أصناف البيانات الأربعة (*المفتوحة*، *والخصوصية* ، *والحساسة*) وفقًا لأساليب تبادل البيانات رقميًا والتي يجب أن تخضع لقواعد معينة لكل صنف من التصنيفات الأربعة :

- **البيانات المفتوحة**: البيانات التي يمكن مشاركتها ونشرها عبر شبكة الإنترنت ضمن مستويات متدنية من التقييد
- **البيانات المشتركة**: البيانات التي تتم مشاركتها رقميًا مع الجهات الحكومية الأخرى، على سبيل المثال من خلال المنصة الإلكترونية للبيانات الرقمية، أو منصة ربط الخدمات الحكومية ، والتي يمكن أن تخضع (لآليات ضمان حماية الخصوصية والترخيص) مع جهات القطاع الخاص
- **البيانات السرية:** البيانات التي لا يمكن مشاركتها رقميًا مع أي جهة أو شخص آخر من خلال المنصة الإلكترونية للبيانات الرقمية أو خارجها.

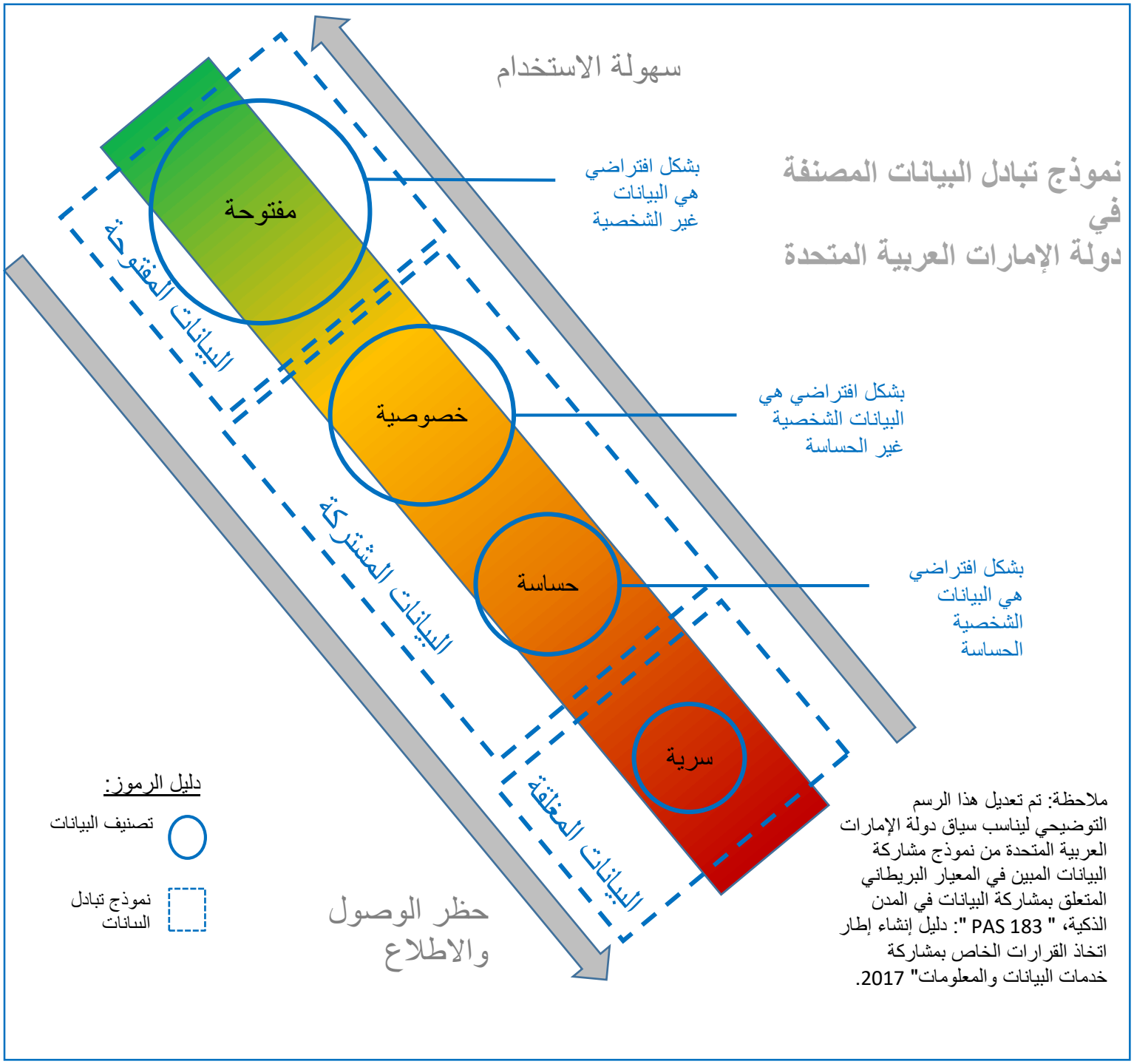
نموذج تبادل البيانات المصنفة
في
دولة الإمارات العربية المتحدة
سهولة الاستخدام
حظر الوصول
والاطلاع
مفتوحة
خصوصية
حساسة
سرية
بشكل افتراضي
هي البيانات
غير الشخصية
بشكل افتراضي هي
البيانات الشخصية
غير الحساسة
بشكل افتراضي
هي البيانات
الشخصية
الحساسة
البيانات المفتوحة
البيانات المشتركة
البيانات المغلقة
دليل الرموز:
تصنيف البيانات
نموذج تبادل
البيانات
ملاحظة: تم تعديل هذا الرسم
التوضيحي ليناسب سياق دولة الإمارات
العربية المتحدة من نموذج مشاركة
البيانات المبين في المعيار البريطاني
المتعلق بمشاركة البيانات في المدن
الذكية، " PAS 183 ": دليل إنشاء إطار
اتخاذ القرارات الخاص بمشاركة
خدمات البيانات والمعلومات" 2017.

قواعد تصنيف البيانات الرقمية [DC1]

DC1	قواعد تصنيف البيانات	
نوع المواصفة	☑ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات	☐ مواصفة خاصة بإدارة البيانات
الغرض	يحدد هذا المعيار مسؤوليات وواجبات الجهات الحكومية نحو تصنيف البيانات المهيكلة وغير المهيكلة حسب إحدى التصنيفات الأربعة: *مفتوحة*، *وخصوصية*، وحساسة، *وسرية*.	
متى يتوجب تنفيذها	يتوجب تنفيذ هذا المعيار: • قبل نشر أي مجموعة بيانات بصيغة بيانات مفتوحة • قبل تبادل أي بيانات مشتركة مع جهة أخرى • عند تقسيم مجموعات البيانات التي تديرها الجهة المعنية لأغراض تصنيف بياناتها وفق خطة زمنية معينة وعلى مراحل وفقاً للاولويات التي تحددها الجهة ، وذلك لضمان تصنيف جميع بيانات الجهة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. • عند قيام الجهة بإنشاء مجموعة بيانات جديدة.	
المسؤولية	تقع المسؤولية التنفيذية وضمان أمتثال ومطابقة كل مجموعة من مجموعات البيانات التي تديرها الجهة لمتطلبات هذا المعيار على عاتق أمين البيانات وذلك لجميع مجموعات البيانات ضمن حدود نطاق مسؤوليته . يتحمل مسؤول إدارة البيانات المسؤولية الاشرافية عن ضمان أمتثال ومطابقة جميع مجموعات الجهة ككل لمتطلبات هذا المعيار.	
المتطلبات		
الإلزامية	DC1.1	يجب على الجهات الحكومية تصنيف كل مجموعة من مجموعات البيانات الرقمية التي تديرها بإحد تصنيفات الخصوصية الأربعة (*مفتوحة*، *وخصوصية*، وحساسة، *وسرية*) استنادًا إلى أعلى درجات الحساسية لحقول بيانات في المجموعة (الأعلى تصنيفًا للخصوصية)، وإدراج ذلك التصنيف في وثيقة البيانات الوصفية الخاصة بمجموعة البيانات.
	DC1.2	في حالة تصنيف مجموعة البيانات الرقمية على أنها *خصوصية* أوحساسة ، فيتوجب على الجهة الحكومية العمل على إنشاء ملخص للبيانات أو نسخة منقحة منها أو أي شكل آخر مشتق منها، مما يمكن الجهة من اتاحة البيانات بصيغة البيانات المفتوحة مع تجنب الآثار السلبية التي ممكن ان تنتج هم اتاحة مجموعة البيانات بصيغتها الاصلية للجمهور، وبالتالي يجب تصنيف مجموعة البيانات الجديدة الناتجة على أنها بيانات متاحة .
	DC1.3	يجب على الجهات مراجعة وتقييم تصنيفات البيانات الرقمية بشكل منتظم وذلك لضمان استمرار صلاحية تصنيف البيانات التي تم تحديدها لكل مجموعة بيانات على ضوء التغييرات في الالتزامات القانونية والتعاقدية أو غيرها من التغييرات التي ممكن أن تؤثر على التصنيف .
الاختيارية	DC1.4	يفضل أن تقوم الجهات بتصنيف البيانات الوصفية الخاصة بكل مجموعة بيانات رقمية، مع مراعاة درجة الخصوصية والحساسية للبيانات الوصفية بحد ذاتها وذلك لتحديد ما إذا كان سيتم الإفصاح عن خصائص معينة تتعلق بمجموعة البيانات الأصلية.
الاعتماد على المواصفات الاخرى	تم توضيح القواعد التي يجب اتباعها عند نشر البيانات الرقمية المصنفة وذلك ضمن المواصفة [DC2] **القواعد الخاصة بإتاحة البيانات المصنفة ومشاركتها** .	
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية	تم شرح التفاصيل الخاصة بمعايير التصنيف وعملية تصنيف البيانات الرقمية وفقًا لهذه المواصفة ضمن التعليمة الارشادية **التعليمة الارشادية: 5.1 تصنيف البيانات** في الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية.	
المعايير الخارجية	في حالة تصنيف البيانات على أنها *خصوصية*، أوحساسة، *أوسرية* ، فيجب إدارة مجموعات البيانات وفقًا لمتطلبات أمن المعلومات المنصوص عليها في "قرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013 بشأن لائحة أمن المعلومات في الجهات الاتحادية".	

رقم الاصدار	الاصدار 02.

القواعد الخاصة بإتاحة البيانات المصنفة ومشاركتها [DC2]

DC2	القواعد الخاصة بإتاحة البيانات المصنفة ومشاركتها		
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات	
الغرض	يحدد هذا المعيار الخيارات التي تمتلكها الجهات التي تدير مجموعات البيانات بعد مرحلة تصنيف البيانات من حيث قابليتها على نشر هذه البيانات (بشكل مفتوح للجمهور) أو تبادلها (بشكل بيانات مشتركة لمشاركتها مع الجهات الاخرى).		
متى يتوجب تنفيذها	يتوجب تنفيذ هذا المعيار: • قبل نشر أي مجموعة بيانات على انها بيانات مفتوحة • قبل تبادل أي بيانات مشتركة مع جهة أخرى • عند تقسيم مجموعات البيانات التي تديرها الجهة المعنية لأغراض تصنيف بياناتها وفق خطة زمنية معينة وعلى مراحل وفقاً للاولويات التي تحددها الجهة ، وذلك لضمان تصنيف جميع بيانات الجهة وفقاً لمتطلبات هذا المعيار..		
المسؤولية	تقع المسؤولية التنفيذية وضمان أمتثال ومطابقة كل مجموعة من مجموعات البيانات التي تديرها الجهة لمتطلبات هذا المعيار على عاتق أمين البيانات وذلك لجميع مجموعات البيانات ضمن حدود نطاق مسؤوليته . يتحمل مسؤول إدارة البيانات المسؤولية الاشرافية عن ضمان أمتثال ومطابقة جميع مجموعات الجهة ككل لمتطلبات هذا المعيار.		
المتطلبات			
الإلزامية	DC2.1	يجب على كل جهة من الجهات وضع خطة لضمان تصنيف كافة مجموعات البيانات تحت نطاق مسؤولياتها تصنيفًا صحيحًا وفقًا **لمعايير تصنيف البيانات [DC1]** ومشاركة هذه الخطة مع الجهة الاتحادية المشرفة على إدارة توافقسة البيانات.	
	DC2.2	قبل نشر أي مجموعة بيانات أو تبادلها، يتوجب على الجهة تصنيفها بواحدة من تصنيفات البيانات"*مفتوحة*" أو " *خصوصية* " أو "*حساسة*" أو "*سرية* ": • لنشر البيانات على أنها بيانات مفتوحة، يجب أن يكون تصنيف خصوصيتها بالتصنيف *مفتوحة* • لمشاركة البيانات أو تبادلها رقميًا مع جهة أخرى، يجب أن يكون تصنيف خصوصيتها إما مفتوحة أو*خصوصية*، أوحساسة. • يحظر نشر او تبادل البيانات رقمياً من خلال المنصة الالكترونية إذا ما تم تصنيفها على أنها *سرية* ، ويقتصر تبادلها مع الجهات والأفراد المخولين بالاطلاع عليها على أساس "الحاجة إلى المعرفة" وتخضع لالتزامات وتعليمات حماية السرية التي تحددها الجهة المسؤولة عن تلك البيانات.	
	DC2.3	في حالة تصنيف البيانات على أنها *خصوصية* أو *حساسة* أو *سرية* ، فيجب إدارة مجموعات البيانات وفقًا لمتطلبات أمن المعلومات المنصوص عليها في "قرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013 بشأن لائحة أمن المعلومات في الجهات الاتحادية".	
	DC2.4	يتوجب على الجهة العمل على إنشاء القواعد والأنظمة الأدارية اللازمة لضمان تصنيف مجموعة البيانات الجديدة التي يتم استحداثها وفقاً لقواعد التصنيف المحددة في هذا المعيار، ويشمل ذلك أيضاً قبل مشاركة وإتاحة مجموعة بيانات لأول مرة مع الجهات الأخرى ، أو قبل نشر مجموعة بيانات بصيغة البيانات المفتوحة لأول مرة	
	DC2.5	يتوجب على الجهات المتلقية التي تستخدم بيانات تم اتاحتها للمشاركة من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة تلك البيانات أن تلتزم بمتطلبات التصنيف الأصلي للخصوصية (بحسب تصنيف الجهة المسؤولة عن إدارة تلك البيانات)، ويستثنى من ذلك أن تقوم الجهة المتلقية للبيانات بإنشاء مجموعة بيانات جديدة مشتقة من االمجموعة الاصلية للبيانات من خلال تعديلها أو إخفاء هوية البيانات الاصلية ؛ وبالتالي،	

		يتعين على الجهة المتلقية، بصفتها الجهة المسؤولة على مجموعة البيانات الجديدة، تصنيف مجموعة البيانات الجديدة وفقاً للمعايير.
الاعتماد على المواصفات الاخرى	• يجب نشر مجموعات البيانات بصيغة البيانات المفتوحة والتي تم تصنيفها على أنها *مفتوحة* بناءً على **رخصة البيانات المفتوحة** [DE4]. • في حالة قيام أي جهة ولظروف استثنائية بطلب مبالغ مالية نظير نشرها واتاحتها للبيانات والتي سبق أن تم تصنيفها على انها *مفتوحة*، فيتوجب على تلك الجهة اتباع **قواعد التداول التجاري للبيانات** [DE5] . • يجب أن تخضع البيانات التي تم تصنيفها على أنها *خصوصية* أو *حساسة* والتي تم تبادلها رقميًا مع جهة أخرى لقواعد موثقة تحدد الجهة او الأشخاص المخولين بحق الوصول إلى تلك البيانات ولأي غرض ، وما هو مستوى الوصول المسموح به، وان بتم ذلك وفقاً لمتطلبات قواعد **صلاحيات الوصول للبيانات المشتركة** [DE6].	
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية	• **التعليمة الإرشادية 3 - تحديد الأولويات** وتوضح كيفية ترتيب الأولويات بغرض تصنيف مجموعات البيانات. • **التعليمة الارشادية 5.1 - تصنيف البيانات** توضح أفضل الممارسات الخاصة بتصنيف البيانات	
المعايير الخارجية	في حالة تصنيف البيانات على أنها *خصوصية* أوحساسة *أوسرية* ، فيجب إدارة مجموعات البيانات وفقًا لمتطلبات أمن المعلومات المنصوص عليها في "قرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2013 بشأن لائحة أمن المعلومات في الجهات الاتحادية".	
رقم الاصدار	الاصدار 1.0	

3.4 معايير تبادل البيانات الرقمية

مقدمة لمعايير تبادل البيانات الرقمية

لغرض تبادل البيانات الرقمية بفعالية بين الجهات، يتوجب أن تتصف تلك البيانات بكونها قابلة للفهم من قبل المتعاملين ويمكن الاعتماد عليها وإعادة استخدامها. ولتحقيق ذلك، يتوجب على الجهات أن تلعب دوراً استراتيجياً بصفتها جهة لنشر للبيانات – وان تتحرر من منظور إدارة البيانات لأغراضها الداخلية الخاصة، وأن تعمل على وضع الإجراءات والمعايير التي تضمن أمكانية إتاحة وإعادة استخدام بياناتها من قبل الجهات الأخرى.

تدعم معايير تبادل البيانات الرقمية هذا التغيير عن طريق تحديد المواصفات في ثلاثة مجالات، كما هو موضح أدناه، وذلك من أجل:

- **ضمان سهولة معرفة البيانات الرقمية المتوفرة وضمان توافقها وإمكانية مشاركتها**
وتشمل المواصفات المتعلقة **بالبيانات الوصفية** وتوفير إمكانية البحث عن وصف البيانات بصورة فاعلة ومساعدة المستخدمين على فهم محتوى وسياق البيانات، **وصيغها، وهيكلتها** وذلك لغرض ضمان توافقية البيانات الخاصة بالجهة مع البيانات الخارجية.
- **التأكد من تبادل المعرفة الدقيقة والشاملة الخاصة بحقوق إعادة الاستخدام للبيانات الرقمية**
وتشمل المواصفات المتعلقة **بالترخيص والتداول التجاري** والتي تهدف الى تعريف المستخدمين للبيانات بالقواعد التي تحكم إعادة استخدامهم للبيانات والانتفاع منها .
- **تعزيز ثقة الافراد في الحكومة فيما يخص بياناتهم الرقمية**
وتشمل المواصفات المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية وحقوق وأذون الوصول وذلك لضمان ملائمة الوصول إلى البيانات ومطابقتها وحمايتها للخصوصية الفردية.

صيغة البيانات الرقمية [DE1]

DE1	صيغة البيانات		
نوع المواصفة	☑ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات	☐ مواصفة خاصة بإدارة البيانات	
الغرض	يوضح هذا المعيار الحد الأدنى من المتطلبات الإلزامية الواجب اتباعها عند تبادل البيانات أو نشرها بالإضافة الى أفضل الممارسات الخاصة بصيغ البيانات لأغراض تبادلها او نشرها . تعرف صيغة البيانات بانها صيغة قياسية موحدة لتمثيل البيانات وحفظها ونقلها بين أجهزة الكمبيوتر، وهي تحدد طريقة تنظيم البيانات بطريقة تسمح للتطبيقات البرمجية من قرائتها والتعامل معها . إن استخدام صيغة قياسية مفتوحة يضمن سهولة الوصول والتعامل مع البيانات من خلال المستخدمين ، بالتالي تعزيز التوافقية بين البيانات الداخلية والخارجية.		
متى يتوجب تنفيذها	عند إنشاء مجموعات بيانات جديدة أوعند إعداد البيانات بغرض نشرها أو تبادلها مع جهة أخرى.		
المسؤولية	يتحمل أخصائي البيانات المسؤولية التنفيذية عن تحديد الصيغ الخاصة بمجموعات البيانات التي تحت نطاق مسؤولياتهم .		
المتطلبات			
الإلزامية	DE1.1	يجب أن يتم إختيار صيغ مناسبة للبيانات الرقمية (بناءً على نوع البيانات والغرض من استخدامها) وذلك لجميع البيانات المهيكلة التي ترغب الجهة بنشرها على أنها بيانات مفتوحة أو مشتركة مع الجهات الأخرى ، وأن تكون الصيغ التي يتم اختيارها مهيكلة ، ويمكن قراءتها آليًا، وان تكون الصيغة قياسية ومفتوحة. وهذا يعني أنه: • يجب نشر البيانات الجدولية (على شكل جدول) بالصيغة CSV • البيانات الجغرافية المكانية بالصيغة GeoJSON أو KML • البيانات المهيكلة الأخرى غير الجدولية من خلال استخدام الصيغ القياسية كلما أمكن ذلك، على سبيل المثال: JSON، XML، RDF، GTFS. • يجب توفير البيانات الانية (الوقت الفعلي) أو البيانات المستخدمة في الخدمات الانية (الوقت الفعلي) من خلال وثائق التصميم التفصيلية الخاصة بواجهة التطبيق البرمجية (API[4]).
	DE1.2	يجب أن يتضمن كل سجل (قيد) داخل مجموعة بيانات مهيكلة حقل او حقول كمعرّف مميز يحدد بشكل منفرد تفاصيل ذلك السجل (القيد).
الاختيارية	DE1.3	يفضل أن تقوم الجهات التي تقوم بنشر بياناتها الجدولية المهيكلة بالصيغة CSV، أن تقوم بالإضافة الى ذلك بنشر البيانات على هيئة ملفات جدولية تحليلية (على سبيل المثال اكسل أو جدول بيانات بصيغة ODF) تحتوي على البيانات بالإضافة الى جميع البيانات الوصفية التي يمكن قراءتها آلياً.
	DE1.4	بالنسبة للبيانات الرقمية غير المهيكلة ، يفضل أن تقوم الجهات بتحليل وتقييم نوع البيانات غير المهيكلة وذلك لمعرفة ما إذا كان بالإمكان تحويلها إلى بيانات مهيكلة منظمة.

[4] واجهة برمجة التطبيقات: هي عبارة عن مجموعة من التعريفات للطرق التي يتصل بها أحد برامج الكمبيوتر مع برنامج آخر، كما تتيح واجهة برمجة التطبيقات على شبكة الويب لبرامج الكمبيوتر الاستعلام ديناميكيًا عن مجموعة بيانات باستخدام شبكة الويب العالمية. فعلى سبيل المثال، قد تتوفر مجموعة بيانات توضح مواقع المستشفيات وعيادات الأطباء لتنزيلها في صيغة ملف أحادي (مثل CSV)، أو قد تتوفر للمطورين من خلال واجهة برمجة التطبيقات على شبكة الويب، بحيث يتمكن برنامج الكمبيوتر تلقائيًا من استرجاع قائمة بعناوين الرعاية الصحية لمنطقة معينة وعرضها على خريطة عبر الإنترنت إلى جانب بيانات القطاعين العام والخاص الأخرى ذات الصلة.

	DE1.5	فيما يخص البيانات ذات القيمة العالية والغير مهيكلة والتي يتم استخدامها بشكل كبير[5] من قبل الجهه يفضل أن يتم نشرها على وضعها الحالي باستخدام صيغ مفتوحة.
الاعتماد على المواصفات الاخرى		**مبادىء جودة البيانات الرقمية** [DQ1] تقدم إرشادات حول كيفية قياس جودة صيغ البيانات.
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية		**التعليمة الارشادية 5.2 : صيغ البيانات** الخاصة بدليل تطبيق معايير البيانات الرقمية تقدم ○ إرشادات حول اختيار أنسب الصيغ الهيكلية للبيانات. ○ نموذج عن آلية اختيار الصيغ المناسبة للبيانات
المعايير الخارجية		• دليل CSV (القيم المفصولة بفواصل): https://frictionlessdata.io/guides/csv/ • مواصفة GeoJSON: http://geojson.org • مواصفة KML: http://www.opengeospatial.org/standards/kml/ • المعلومات العامة عن JSON: http://json.org • تركيبة تبادل البيانات الخاصة بـ JSON: http://www.ecma-international.org/publications/files/ECMA-ST/ECMA-404.pdf • لغة التمييز القابلة للامتداد (XML) https://www.w3.org/XML/ • إطار عمل وصف المصادرRDF : https://www.w3.org/TR/rdf11-primer/ • GTFS: https://developers.google.com/transit/gtfs/ • صيغة المستندات المفتوحة (ODF): http://opendocumentformat.org/aboutODF/
رقم الاصدار		الاصدار 02.

[5] يمكن للجهات الحكم على القيمة باستخدام معايير تقييم المزايا من **الملاحظة الإرشادية رقم 4: إجراءات ومعايير تحديد الأولويات**

البيانات الوصفية [DE2]

DE2	البيانات الوصفية	
نوع المواصفة	☑ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☐ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	البيانات الوصفية هي مجموعة من المعلومات المنظمة وفقاً لتنظيم هيكلي قياسي والتي تصف وتوضح وتحدد التفاصيل الخاصة بمصادر المعلومات. تساهم البيانات الوصفية بتوفير معلومات ذات قيمة ومعني عن البيانات بما يعزز من إمكانية استخدامها بشكل اكثر فاعلية ويسهل من إمكانية الاطلاع على محتوياتها تحدد هذه المواصفة المتطلبات الخاصة بإضافة البيانات الوصفية إلى مجموعات البيانات عند إنشاءها أو نشرها أو تبادلها.	
متى يتوجب تنفيذها	بالنسبة لمجموعات البيانات الرقمية التي سبق إنشاءها، يُستخدم هذا المعيار كجزء من متطلبات إجراءات الامتثال الخاصة بالبيانات.(ضمن قائمة الأولويات بعد إجراء حصر وتحديد الأولويات لمجموعات البيانات). في حالة إنشاء مجموعة بيانات رقمية جديدة، فيتم تنفيذ متطلبات المواصفة قبل القيام بنشر مجموعة البيانات كبيانات مفتوحة أو تبادلها باعتبارها بيانات مشتركة مع الجهات الأخرى.	
المسؤولية	يتحمل أمناء البيانات المسؤولية التنفيذية عن إضافة البيانات الوصفية لمجموعات البيانات الرقمية التي تحت نطاق مسؤولياتهم.	
المتطلبات		
الإلزامية	DE2.1	يجب التأكد من أحتواء مجموعات البيانات الرقمية على جميع البيانات الوصفية الإلزامية المحددة في دليل تطبيق معايير البيانات الرقمية بدولة الإمارات العربية المتحدة - وعلى وجه التحديد : العنوان، والوصف، والموضوع، والصيغة ، والحجم، وجهة النشر، وتفاصيل أمين البيانات المسؤول، والتصنيف، وصلاحيات الوصول، والترخيص، والتغطية (المرحلة الزمنية والجغرافية) بالإضافة إلى ملفات البيانات وتاريخ آخر تحديث .
	DE2.2	يتوجب الاخذ بعين الاعتبار أن يتم تحديث البيانات الوصفية بشكل مستمر بما يعكس التفاصيل الحالية للبيانات ضمن مجموعات البيانات .
	DE2.3	في حالة ذكر تفاصيل حقول البيانات الوصفية ضمن واجهة التطبيق البرمجية (API)، أو المنصة الإلكترونية، أو تمثيل مجموعة البيانات بالصيغة (RDF) فيتوجب على الجهات استخدام دليل مفردات البيانات (DCAT) (حيث يمكن للأدوات البرمجية مثل CKAN القيام بذلك بشكل تلقائي، أو اتباع المصادر الإلكترونية).
الاختيارية	DE2.4	يفضل أن تقوم الجهات بإضافة تفاصيل جميع البيانات الوصفية التي يمكن اضافتها إلى مجموعات البيانات الرقمية والتي تشمل : العلامات، والبنية الهيكلية، وحقل التعريف المميز، ومعلومات الاتصال، والنظام المصدري، والمنشأ، والدورات الزمنية للنشر، والمعوقات المعروفة، ووضعية اكتمالية البيانات، بالإضافة إلى ما إذا كانت البيانات تحتوي على بيانات شخصية، أو بيانات شخصية حساسة ، أو بيانات تتعلق بالملكية الفكرية وشروط الاستخدام الخاصة بها .
	DE2.5	يفضل أن تقوم الجهات بإدراج تفاصيل للبيانات الوصفية والمفردات الخاصة بالقطاع أو الموضوع الخاص بمجموعة البيانات بطريقة تتجنب الإشارة المباشرة الى كون مجموعات البيانات التي يتم وصفها تخص الجهات الحكومية، وان يتم التركيز على ذكر تفاصيل للبيانات الوصفية تتعلق بمجموعات المستخدمين لمجموعات البيانات التي يتم وصفها والقطاعات الخدمية التي تنتمي اليه تلك المجموعات (على سبيل المثال قطاعات الصحة أو النقل).
	DE2.6	يفضل أن تقوم الجهات بإجراء عمليات المراجعة والتحقق وإصدار التقارير الخاصة بكامل مجموعات بياناتها بالاعتماد على البيانات الوصفية وذلك بغرض متابعة ومراجعة مستوى الامتثال **لمبادئ جودة البيانات الرقمية** [DQ1] والأهداف الاستراتيجية للجهة

الاعتماد على المواصفات الاخرى	لتحقيق أفضل النتائج يُوصى بأن يتم تضمين تفاصيل البيانات الوصفية المتطلبات المذكورة في مواصفات المعايير **[DE1] صيغة البيانات الرقمية** ، والمخطط **الهيكلي للبيانات الرقمية [DE3]** بالإضافة الى **مباديء جودة البيانات الرقمية [DQ1]** أو الإشارة الى تلك المواصفات على اقل تقدير
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية	تتضمن **التعليمة الارشادية 5.4** الارشادات التي توضح كيفية إضافة البيانات الوصفية بما يتماشى مع متطلبات هذه المواصفة.
المعايير الخارجية	• مواصفات دليل مفردات البيانات (DCAT): https://www.w3.org/TR/vocab-dcat/ • CKAN: https://ckan.org/ • دليل معهد البيانات المفتوحة الخاص بتوصيف مجموعة البيانات باستخدام دليل مفردات البيانات (DCAT) : https://theodi.org/guides/marking-up-your-dataset-with-dcat :
رقم الاصدار	الاصدار 1.0

المخطط الهيكلي للبيانات الرقمية [DE3]

DE3	المخطط الهيكلي للبيانات	
نوع المواصفة	☑ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☐ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	يحدد هذا المعيار المتطلبات اللازمة لنشر المخطط الهيكلي للبيانات الرقمية . يعرف المخطط الهيكلي للبيانات الرقمية على انه الوصف الفني القياسي للصيغة الخاصة بالبيانات المهيكلة ، وهو ما يمثل أحد الأدوات التي تضمن أن تكون الإصدارات والتحديثات المستقبلية للبيانات خاضعة لنفس الصيغة القياسية.	
متى يتوجب تنفيذها	عند إنشاء مجموعة بيانات رقمية مهيكلة جديدة وكجزء من الإجراءات المستمرة الخاصة بالامتثال لمتطلبات معيار **تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية [DQ3]**.	
المسؤولية	يتحمل أخصائي البيانات الرقمية المسؤولية التنفيذية عن توفير وتوثيق المخطط الهيكلي لمجموعات البيانات التي تحت نطاق مسؤولياتهم .	
المتطلبات		
الإلزامية	DE3.1	جميع مجموعات البيانات الرقمية المهيكلة والتي يتم تحديدها من قبل الجهة المحتصة بتوافقية البيانات الرقمية باعتبارها مجموعات بيانات ذات أولوية عليا للنشر بشكل مفتوح أو التبادل مع الجهات الأخرى والتي يتطلب من الجهة المعنية بإدارتها أن تتيحها بمستويات جودة عالية ان تقوم الجهة بإتاحتها مع توفير المخطط الهيكلي لتلك البيانات الرقمية.
	DE3.2	يجب أن يتم نشر المخططات الهيكلية لمجموعات البيانات الرقمية بصيغة تنسيقية قابلة للقراءة آلياً (عادة ما تكون JSON).
	DE3.3	يجب أن يتم إعداد وتوفير ونشر المخطط الهيكلي لجميع مجموعات البيانات الرقمية المذكورة ضمن السجل المرجعي الأساسي لمجموعات البيانات الرقمية وان يتم مراجعته والتحقق من صحته .
الاختيارية	DE3.4	يفضل أن يتم إعداد ونشر المخطط الهيكلي لمجموعات البيانات الرقمية المهيكلة عالية القيمة والتي يتم تحديثها بشكل منتظم .

	DE3.5	يفضل أن تقوم الجهات بنشر وإتاحة المخططات الهيكلية الخاصة ببياناتها عند قيامها بنشر وإتاحة مجموعات البيانات ، على ان يتم ذلك بعد إضافة تفاصيل المخطط الهيكلي ضمن البيانات الوصفية الخاص بمجموعة البيانات. مع الاخذ بعين الاعتبار أن معظم قواعد البيانات، و KML، والصيغ الخاصة بالقطاع (مثل GTFS) تحتوي ضمنياً على المخططات الهيكلية للبيانات .
	DE3.6	يفضل وحيثما أمكن، أن يتم استخدام البيانات المرجعية القياسية والتي تحتوي على مفردات قياسية دولية أو محلية (مثل رموز الدول ISO-3166-alpha-2 أو السجل المرجعي الأساسي لمجموعات بيانات الجهات الحكومية) وأن يتم الإشارة الى تلك البيانات المرجعية ضمن المخطط الهيكلي لمجموعة البيانات.
الاعتماد على المواصفات الاخرى	يجب أن يتم إضافة تفاصيل المخطط الهيكلي كجزء من البيانات الوصفية لمجموعات البيانات الرقمية وفقاً لمتطلبات معيار **البيانات الوصفية [DE2]** مع مراعاة **المتطلبات الخاصة بمعيار صيغ البيانات الرقمية [DE1] .**	
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية	**التعليمة الارشادية رقم 4: معايير وإجراءات تحديد الأولويات** لإنشاء مجموعات بيانات رقمية عالية القيمة توضح **التعليمة الارشادية 5.4** الارشادات التي تساعد على إعداد المخطط الهيكلي بما يتوافق مع متطلبات هذه المواصفة .	
رقم الاصدار	الاصدار 2.0	

رخصة البيانات المفتوحة [DE4]

DE4	رخصة البيانات المفتوحة	
نوع المواصفة	☑ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات	☐ مواصفة خاصة بإدارة البيانات
الغرض	تحدد هذه المواصفة المتطلبات الخاصة بترخيص البيانات المفتوحة لضمان وذلك بغرض ضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز المشاركة والابتكار فيما يخص نشر البيانات المفتوحة. تعتبر البيانات أو المعلومات مفتوحة للنشر "إذا توفر لدى أي شخص او جهة حرية الوصول إلى المعلومات والاطلاع عليها واستخدامها وتعديلها ومشاركتها مع الاخرين- مع مراعاة أن يتم ذكر مصدر تلك المعلومات في جميع الأحوال "[6]	
متى يتوجب تنفيذها	عند القيام بنشر أية بيانات بصيغة البيانات المفتوحة.	
المسؤولية	مدير البيانات الرقمية	
المتطلبات		

[6] وفقًا للتعريف المفتوح: http://opendefinition.org/od/2.1/en/

الإلزامية	DE4.1	يجب أن تخضع جميع البيانات المفتوحة، سواء أكانت مهيكلة أو غير مهيكلة ، الى رخصة محددة وواضحة خاصة بالبيانات المفتوحة وأن يتم ذكر تفاصيل تلك الرخصة ضمن تفاصيل البيانات الوصفية لمجموعة البيانات . يجب أن تتضمن هذه الرخصة : • السماح بالوصول غير المقيد إلى البيانات • السماح بموائمة البيانات وفقاً للحاجة وتعديلها وأمكانية دمجها مع البيانات الأخرى وإعادة نشرها أو مشاركتها – بشكل مجاني دون اية رسوم مالية ، وتهدف في الغالب الى تقديم المساندة والدعم • السماح وبشكل صريح بالاستخدام التجاري للبيانات • أن يتم نشرا الرخصة على شبكة الإنترنت، من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالجهة أو من خلال إضافة الرابط الالكتروني الخاص بالرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة.
	DE4.2	يجب أن تستخدم الجهات الحكومية الرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة أو رخصة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يراعي تحقيق المتطلبات المذكورة في [DE4.1]
الاختيارية	DE4.3	يفضل أن تكون رخصة البيانات المفتوحة سهلة الاستخدام وواضحة وبسيطة ومصممة بشكل مرئي - حيث إن الغرض من الرخصة هو توضيح حقوق إعادة الاستخدام للبيانات ، وإزالة العوائق التي تحول دون إعادة استخدامها، وليس الهدف من وجودها حماية حقوق الجهة التي تنشر تلك البيانات (على الرغم من أنه من الشائع بالنسبة لرخص البيانات المفتوحة أن تنص على أن الجهات التي تقوم بنشر البيانات لا تتحمل أي مسؤولية عن البيانات غير الصحيحة).
الاعتماد على المواصفات الاخرى		• تحدد **قواعد تصنيف البيانات الرقمية [DC1]** الأساس الخاص بتصنيف مجموعة بيانات على أنها بيانات *مفتوحة*. • جميع البيانات التي يتم تصنيف خصوصيتها بالتصنيف "*مفتوحة*" يتوجب نشرها بصيغة البيانات المفتوحة بما يتوافق مع متطلبات هذه المواصفة المعيارية ، ما لم توجد حاجة لتسويقها وتبادلها تجارياً وبالتالي يتوجب أن تخضع لمتطلبات المواصفة الخاصة بـ**تسويق البيانات وتداولها تجارياً [DE5]** جميع مجموعات البيانات المفتوحة المطابقة لمتطلبات نشرها بتلك الصيغة يجب أن يتم الإشارة الى رخصة البيانات المفتوحة التي تم بموجبها النشر وذلك ضمن تفاصيل البيانات الوصفية لتلك المجموعات وبما يحقق متطلبات **البيانات الوصفية [DE2]** •
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية		• توضح **التعليمة الارشادية 5.6** الكيفية التي تتيح نشر البيانات المفتوحة بما يتوافق مع متطلبات هذه المواصفة. • يمكن الاطلاع على الرخصة الاتحادية للبيانات المفتوحة الخاصة بدولة الامارات العربية المتحدة من **وفي الملحق (أ) من دليل تطبيق معايير البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**.
المعايير الخارجية		التعريف المفتوح والمواصفة الخاصة بالرخصة المفتوحة: http://opendefinition.org/od/2.1/en/
رقم الاصدار		الاصدار 2.0

تسويق البيانات الرقمية وتداولها تجارياً [DE5]

DE5	تسويق البيانات وتداولها تجارياً	
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	بناءً على السياسات والتشريعات فأن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بنشر البيانات غير الشخصية وغير الحساسة بشكل مفتوح حيثما أمكن ذلك، وان يتم نشر تلك البيانات المفتوحة مجاناً بموجب القواعد العامة المذكورة في **رخصة البيانات المفتوحة** [DE4] وبالرغم من ذلك ، قد توجد حالات محدودة يكون فيها من المصلحة العامة وضع استثناءات لهذه القاعدة ، والسماح للجهات الحكومية بفرض رسوم سواء على توفير البيانات العامة الأولية (الخام) أو من خلال تقديم خدمات البيانات ذات القيمة المضافة؛ لذلك، فإن الغرض من هذه المواصفة هو تحديد المتطلبات التي يجب على الجهات تحقيقها في مثل هذه الحالات، وذلك لضمان تحديد الرسوم على أساس تنافسي عادل مع القطاع الخاص، مما يشجع القطاع الخاص بالنتيجة على الاستثمار في قطاع البيانات ونجنباً لاستغلال خدمات توفير البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.	
متى يتوجب تنفيذها	قبل اتخاذ القرار بفرض رسوم مقابل توفير البيانات الرقميةالأولية (الخام) أو تقديم خدمات البيانات رقمية ذات القيمة المضافة.	
المسؤولية	يتحمل مدير البيانات المسؤولية الاشرافية لتنفيذ متطلبات هذا المعيار على مستوى الجهة. عادةً ما يضطلع أمين البيانات في الجهة بالمسؤولية التنفيذية عن إعداد دراسة الجدوى الخاصة بالتسويق والتداول التجاري لمجموعات البيانات التي تحت نطاق مسؤوليته.	
المتطلبات		
الإلزامية	DE5.1	يتوجب على جميع الجهات الحكومية التي تخطط فرض رسوم على توفير البيانات الرقمية أو تقديم خدمات البيانات الرقمية الحصول أولًا على موافقة الجهة المختصة لإدارة توافقية البيانات، مع توضيح المبررات الداعية الى ذلك وبما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في هذا المعيار: 1. المصلحة العامة 2. المنافسة العادلة 3. أسعار وشروط منصفة 4. المسؤولية
	DE5.2	يتوجب على كل جهة حكومية القيام بما يلزم نحو نشر البيانات الرقمية المصنفة "*مفتوحة*" والتي تقوم بجمعها وإدارتها أثناء أداء واجباتها المناطة بها بصيغة البيانات المفتوحة بدون فرض أي رسوم مقابل إتاحة تلك البيانات والاطلاع عليها. في حالة وجود طلب من المستخدمين لإتاحة بيانات معينة لا تقوم الجهة بتجميعها في الوقت الحالي و/أو التي تتطلب من الجهة تنفيذ إجراءات ووضع استثمارات إضافية كبيرة لغرض توفير تلك لبيانات واتاحتها ، عِنْدَئِذٍ يمكن للجهة فرض رسوم على مستخدمي البيانات من أجل المساهمة في تمويل تلك الإجراءات والاستثمار.
الاختيارية	DE5.3	يفضل أن تقوم الجهات شبه الحكومية السعي لتبني متطلبات هذا المعيار، الذي يهدف إلى تعزيز نمو اقتصاد البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تطبيق منهجية متكاملة ومتسقة وتشجع على المنافسة في توفير وتقديم خدمات البيانات "المفتوحة".
الاعتماد على المواصفات الاخرى	تحدد **قواعد تصنيف البيانات الرقمية [DC1]** الأساس الذي تقوم عليه عملية تصنيف مجموعة بيانات رقميةعلى أنها بيانات "*مفتوحة*". حيث لا يجوز تسويق وتداول البيانات المصنفة "*مفتوحة*" وفقًا لهذا المعيار لأغراض تجارية إلا من خلال اتباع المتطلبات الموضحة في هذه المواصفة.	

التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير البيانات الرقمية	تشرح **التعليمة الارشادية 5.6** أفضل الممارسات الواجب اتباعها عند طلب الإذن بفرض رسوم على إتاحة البيانات الرقمية وفقًا لهذه المواصفة.
المعايير الخارجية	• يساهم تطبيق هذه المواصفة، في تعزيز الالتزام الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بتنفيذ المبادئ الأساسية المتعلقة بفرض رسوم على بيانات رقمية القطاع العام والذي وافقت عليها 32 دولة ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2008 وتلتزم به بشكل مستمر منذ ذلك الحين. • يمكن الاطلاع على هذه المبادئ، والموارد التي تدعم تنفيذها - بما في ذلك دراسات الجدوى وأدلة التقييم المتعلقة بالفوائد التي تعود على الدول من خلال تطبيق هذه المنهجية المفتوحة والداعمة للمنافسة على بيانات القطاع العام من خلال: توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن معلومات القطاع العام).
رقم الاصدار	الاصدار 2.0

حماية وخصوصية البيانات الرقمية [DE6]

DE6	حماية وخصوصية البيانات الرقمية	
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	الغرض من هذه المواصفة هو: • تعزيز ثقة الأفراد والشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق باستخدام بياناتهم الرقمية بشكل أخلاقي بالإضافة إلى ضمان مستويات الحماية والخصوصية الفعالة التي تتمتع بها • تعزيز مستوى الثقافة والوعي بالجوانب المتعلقة بالخصوصية والمسؤولية لدى الموظفين والمسؤولين الذين يتعاملون مع البيانات الرقمية • ضمان إدارة البيانات الرقمية الشخصية والبنية التحتية بصورة مرنة وأمينة • ضمان اتباع المعايير الأخلاقية الموثقة لاستخدام البيانات الرقمية • ضمان اتباع توجهات موحدة ومتسقة لإتخاذ القرار فيما يتعلق بحماية البيانات وخصوصيتها.	
متى يتوجب تنفيذها	خلال جميع مراحل دورة حياة إدارة البيانات الرقمية : إنشاء البيانات، ومعالجتها، وتحليلها، وحفظها، وتبادلها، وإعادة استخدامها.	
المسؤولية	يتحمل مدير البيانات المسؤولية الاشرافية نحو التأكد من امتلاك الجهة للممكنات اللازمة للامتثال لمتطلبات هذه المواصفة القياسية والتي تشمل الأنظمة، والبنية التحتية، والضوابط ، وضمان عمل تلك الممكنات بشكل فعال ومستمر. يتحمل أمناء البيانات ضمن الجهة المسؤولية التنفيذية عن ضمان تحقيق متطلبات هذه المواصفة على مجموعة البيانات التي تقع تحت نطاق مسؤولياتهم .	
المتطلبات		

الإلزامية	DE6.1	يتوجب على جميع الجهات العمل على تحقيق الامتثال الكامل لمبادئ خصوصية البيانات الرقمية المنصوص عليها في هذه المواصفة وذلك ضمن جميع مجموعات البيانات الشخصية والتجارية تحت نطاق مسؤولياتها : 1- القبول 2- الشفافية 3- الغرض 4- التناسب 5- صلاحية الوصول الشخصي والتحكم 6- الأمن 7- الامتثال القطاعي 8- التوثيق 9- الوعي 10- المسؤولية
	DE6.2	يتوجب على الجهات الحكومية نشر مبادئ خصوصية البيانات الرقمية على مواقعها على شبكة الإنترنت، وتوفير آليات لتقديم الشكاوى وتصحيح وتعويض الأطراف المعنية بالبيانات الرقمية في حالة اخفاق الجهة في إدارة بياناتهم وفقًا للمبادئ المذكورة أعلاه.
	DE6.3	يتوجب على الجهات الحكومية القيام بما يلزم نحو تقييم وتحديد الفجوات في الممارسات الحالية التي تتبعها الجهة لإدارة بياناتها بشأن تحقيق مبادئ خصوصية البيانات الرقمية االمذكورة في هذه المواصفة، وأن تقوم الجهة بوضع الخطط اللازمة لمعالجة تلك الفجوات، وأن يتم مشاركة هذه الخطط مع الجهة المختصة لإدارة توافقية البيانات الرقمية.
الاختيارية	DE6.4	يفضل ان تقوم الجهات شبه الحكومية وجهات القطاع الخاص بتبني مبادئ خصوصية البيانات الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة ضمن ممارسات إدارة البيانات الرقمية الخاصة بها وذلك بغرض بناء إطار عمل وطني متماسك وموثوق وفعال لتبادل وحماية خصوصية البيانات الرقمية.
الاعتماد على المواصفات الأخرى		• يحدد معيار **قواعد تصنيف البيانات الرقمية [DC1]** المتطلبات التي يتوجب على الجهات مراعاتها عند تحديد ما إذا كانت مجموعة البيانات الرقمية تحتوي على معلومات شخصية أو معلومات تجارية بما تشمله متطلبات الخصوصية الواردة بهذه المواصفة. • يجب توثيق التفاصيل الخاصة بصلاحيات الوصول والاطلاع على البيانات الرقمية وارفاقها مع مجموعة البيانات الرقمية بعد تطبيق مبادئ حماية الخصوصية الواردة في هذا المعيار وذلك ضمن معايير **رخصة البيانات المفتوحة [DE4]** **أو صلاحيات الوصول للبيانات الرقمية المشتركة [DE7]** ومن خلال **معايير البيانات الوصفية [DE2]**.
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية		تقدم **التعليمة الارشادية 5.3** وصفاً أكثر تفصيلاً للمبادئ الواردة في هذا المعيار، إلى جانب توضيح لأفضل الممارسات الواجب اتباعها عند تطبيق هذه المبادئ على كل مجموعة بيانات الرقمية.
رقم الإصدار		الاصدار 2.0

صلاحيات الوصول للبيانات الرقمية المشتركة [DE7]

DE7	صلاحيات الوصول للبيانات الرقمية المشتركة		
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية	
الغرض	تحدد هذه المواصفة المبادئ والممارسات الخاصة بإتاحة الوصول إلى البيانات الرقمية المصنفة على انها "*خصوصية*" و "*حساسة*"، بطريقة تساهم في تسهيل تكامل الخدمات بين الجهات الحكومية وتتوافق مع مبادئ **حماية وخصوصية البيانات الرقمية [DE6]**		
متى يتوجب تنفيذها	عند القيام بإعداد البيانات الرقمية المصنفة "*خصوصية*" أو "*حساسة*" بغرض تبادلها لأول مرة مع الجهات الأخرى ، يجب على الجهات توثيق من له صلاحيات الوصول إلى تلك البيانات الرقمية وتحديد مستوى تلك الصلاحيات وفقًا لمتطلبات هذه المواصفة المعيارية. وفي وقت لاحق يتوجب على الجهات مراعاة تنفيذ المتطلبات الخاصة بهذه المواصفة عند قيامها بالاستجابة لطلبات منح صلاحيات الوصول الإضافية مستقبلاً .		
المسؤولية	يتحمل مدير البيانات المسؤولية الاشرافية نحو التأكد من امتلاك الجهة للممكنات اللازمة للامتثال لمتطلبات هذه المواصفة القياسية والتي تشمل الأنظمة، والبنية التحتية، والضوابط ، وضمان عمل تلك الممكنات بشكل فعال ومستمر. يتحمل أمناء البيانات ضمن الجهة المسؤولية التنفيذية عن ضمان تحقيق متطلبات هذه المواصفة على مجموعة البيانات الرقمية التي تقع تحت نطاق مسؤولياتهم .		
المتطلبات			
الإلزامية	DE7.1	يتوجب على الجهات الحكومية تحقيق المبادئ الخمسة الخاصة بصلاحيات الوصول والمبينة في هذه المواصفة عند قيامهم بمشاركة بياناتهم الرقمية المصنفة "*خصوصية*" أو "*حساسة*" مع الجهات الأخرى : 1. يجب أن تقوم الجهات بتسهيل مشاركة بياناتها الرقمية بين الجهات الحكومية 2. يجب أن تحمي مشاركة البيانات الرقمية الخصوصية الشخصية والتجارية 3. يجب استخدام منصة البيانات الرقمية ا 4. يجب توثيق صلاحيات الوصول الى البيانات الرقمية التي يتم مشاركتها 5. يجب تدقيق وحماية عمليات الوصول إلى البيانات الرقمية المشتركة
	DE7.2	يتوجب على الجهات الحكومية القيام بما يلزم نحو تقييم وتحديد الفجوات في الممارسات الحالية التي تتبعها الجهة لإدارة بياناتها الرقمية بشأن تحقيق المبادئ الخاصة بصلاحيات الوصول الى البيانات الرقمية، وأن تقوم الجهة بوضع الخطط اللازمة لمعالجة تلك الفجوات، وأن يتم مشاركة هذه الخطط مع الجهة المختصة لإدارة توافقية البيانات الرقمية.
	DE7.3	يتوجب على الجهات الحكومية الاستجابة بشكل تحريري لطلبات تبادل البيانات الرقمية التي ترد من الجهات الأخرى، وأن تقوم باعلام الجهة المختصة لإدارة توافقية البيانات الرقمية عن تلك الطلبات.
الاختيارية	DE7.4	يفضل أن تقوم الجهات بأستحداث آلية للتدقيق وفقاً لمتطلبات المبدأ السادس من معيار صلاحيات الوصول على أن تكون متاحة بشكل دائم من قبل الأطراف المعنية بالبيانات الرقمية .

الاعتماد على المواصفات الاخرى	• يحدد معيار **قواعد تصنيف البيانات الرقمية [DC1]** المتطلبات التي يتوجب على الجهات مراعاتها عند تصنيف مجموعة بيانات رقمية معينة بالتصنيف "*خصوصية*" او "*حساسة*" وبالتالي فهي تخضع للمتطلبات الواردة بهذه المواصفة. • يجب أن تتوافق متطلبات صلاحيات الوصول المحددة بموجب هذه المواصفة مع المتطلبات المذكورة بمعيار **حماية وخصوصية البيانات الرقمية [DE6] .**
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية	تقدم **التعليمة الارشادية 5.3** شرح لأفضل الممارسات التي ينبغي تبنيها عند أ) القيام بتوثيق المجموعة الأولية من صلاحيات الوصول إلى البيانات الرقمية المشتركة لمجموعة بيانات معينة ، ب) الاستجابة للطلبات الواردة من جهات أخرى للحصول على صلاحيات وصول إضافية إلى البيانات الرقمية المشتركة.
رقم الاصدار	الاصدار 2.0

3.5 معايير جودة البيانات الرقمية

مقدمة لمعايير جودة البيانات الرقمية

تُعرَّف جودة البيانات الرقمية بأنها درجة استيفاء خصائص البيانات الرقمية وتحقيقها وملائمتها لمتطلبات الاستخدام أو إعادة الاستخدام في بيئة العمل الفعلية ، واتخاذ القرارات، والتحليلات، والتخطيط، ومشاركة المعرفة (ISO 9000: 2015 clause 3.6.2).

لغرض تحسين جودة البيانات الرقمية فأن معيار جودة البيانات الرقمية يهدف إلى رفع مستوى كلاً من:

- **مستوى الوثوقية** - تعني أن البيانات الرقمية دقيقة ومتكاملة ، وانه بالإمكان اتخاذ القرارات بناءً على أساس تلك البيانات الرقمية دون الحاجة الى مزيد من عمليات المراجعة والتحقق ، وبالتالي فأن ذلك سيعزز من مستوى الوثوقية على البيانات الرقمية والوثوقية فيها .
- **الفاعلية** - تعني أن الجهة لديها من التجهيزات والممكنات المناسبة بما يضمن تحقيقها لأهدافها التشغيلية والاستراتيجية، بالإضافة إلى تحقيق أهداف برنامج البيانات الرقمية.
- **الكفاءة** – وتشير الى قدرة الجهة على تقديم الخدمات بمستوى جودة وسرعة عالية وباقل التكاليف، وأن يتم تقديم الخدمات للمستخدمين والمواطنين والحصول على النتائج والمعلومات التي يحتاجون اليها بسرعة وبسهولة.

لتحقيق ذلك، تم تقسيم متطلبات الجودة الخاصة بمعايير جودة البيانات الرقمية الى ثلاثة مجاور، كما هو موضح أدناه:

- **مبادئ جودة البيانات الرقمية [DQ1]** والتي تحدد سبعة مبادئ رئيسية لتعزيز مستوى جودة البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوضح الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية الخاصة بجودة البيانات الرقمية والتي يتوجب على الجهات مراعاتها عند العمل على تحقيق هذه المبادئ.

- **مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية [DQ2]** والتي توفر أداة قياسية لقياس مستوى جودة مجموعة البيانات الرقمية وفقًا لتلك المبادئ.

- **خطة تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية [DQ3]** والتي يتوجب على الجهات إعدادها وتنفيذها بغرض التحسين التدريجي لمستوى جودة بياناتها الرقمية بما يتماشى مع متطلبات تلك المبادئ.

تُعد المواصفات الثلاثة لجودة البيانات الرقمية من فئة المواصفات الخاصة بإدارة البيانات الرقمية - أي أنها تركز على قواعد العمل ومبادئ التشغيل التي يجب على الجهات تحقيقها من خلال إجراءاتها الخاصة بإدارة جودة بياناتها الرقمية . تصف **مبادئ جودة البيانات الرقمية [DQ1]** الخصائص الفنية للجودة ضمن مجموعة البيانات الرقمية . وتعد خصائص الفنية لجودة مجموعة البيانات الرقمية أمر محورياً لتمكين تبادل البيانات الرقمية بين الجهات، والتي تم التطرق اليها بمزيد من التفصيل في ثلاثة مواصفات من مواصفات معالجة مجموعة البيانات الرقمية المحددة في معيار تبادل البيانات الرقمية: **صيغة البيانات الرقمية [DE1]، والبيانات الوصفية [DE2]، بالإضافة الى المخطط الهيكلي للبيانات الرقمي [DE3].**

مبادئ جودة البيانات الرقمية [DQ1]

DQ1	مبادئ جودة البيانات الرقمية	
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	الغرض من هذه المواصفة هو التأكد من أن جودة البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة "تلبي الغرض التي أنشأت من اجله " كما تم تعريفها ضمن المواصفة الدولية أيزو[7]. تحدد هذه المواصفة المبادئ الواجب تحقيقها من قبل جميع الجهات في دولة الامارات العربية المتحدة فيما يتعلق بجودة البيانات الرقمية .	
متى يتوجب تنفيذها	في جميع مراحل دورة حياة إدارة البيانات الرقمية: إنشاء البيانات، ومعالجتها، وتحليلها، وحفظها، وتبادلها، وإعادة استخدامها.	
المسؤولية	يتحمل أمناء البيانات ضمن الجهة المسؤولية التنفيذية عن ضمان تحقيق متطلبات هذه المواصفة على مجموعة البيانات الرقمية التي تقع تحت نطاق مسؤولياتهم. يتحمل مسؤول إدارة البيانات المسؤولية الاشرافية نحو التأكد من امتثال جميع مجموعات البيانات الرقمية لدى الجهة لمتطلبات هذه المواصفة القياسية ، وان يتم رفع تقاريره بهذا الشأن الى مدير البيانات لدى الجهة.	
المتطلبات		

[7] الأيزو 9000، 2015، بند 3-6-2: تُعرَّف جودة البيانات بأنها درجة استيفاء خصائص البيانات وتحقيقها لمتطلبات ملائمتها للاستخدام أو إعادة الاستخدام في التنفيذ التشغيلي، واتخاذ القرارات، والتحليلات، والتخطيط، ومشاركة المعرفة.

الإلزامية	DQ1.1	يتوجب على الجهات الحكومية تبني مبادئ جودة البيانات الرقمية التالية ضمن الإجراءات والممارسات الخاصة بإدارة البيانات الرقمية لديها ، والتاكد من تبني تلك المبادئ من قبل الشركات والجهات الخارجية المتعاقد معها لإدارة بيانات الرقمية الجهة وتقديم الخدمات نيابة عنها : 1- الملكية والصلاحية 2- الوصول 3- الدقة 4- قابلية التوصيف 5- ملائمة التوقيت 6- الاكتمال 7- التحقق
	DQ1.2	يتوجب على الجهات الحكومية العمل على تحقيق الحد الأدنى من المتطلبات الاسياسية الالزامية ذات الصلة بجودة البيانات الرقمية والمذكورة في المعايير **صيغة البيانات الرقمية [DE1]، والبيانات الوصفية [DE2]، والمخطط الهيكلي للبيانات الرقمية [DE3]**
الاختيارية	DQ1.3	يفضل ان تقوم الجهات في القطاع الخاص بتبني مبادئ جودة البيانات الرقمية ضمن ممارسات إدارة توافقية البيانات الخاصة بها وذلك بغرض بناء إطار عمل وطني متماسك وموثوق وفعال لتبادل البيانات الرقمية ذات المستوى العالي من الجودة.
الاعتماد على المواصفات الاخرى		• يمكن تقييم مستوى مطابقة مجموعة البيانات الرقمية لمبادئ جودة البيانات الرقمية من خلال استخدام **مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية [DQ2]**. • يحدد **المعيار القياسي خطة تحسين مستوى جودة البيانات القمية [DQ3]** الإجراءات التي يتوجب على الجهات تنفيذها بغرض الامتثال لمبادئ جودة البيانات الرقمية .
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية		تعرض **التعليمة الارشادية 5.5** أفضل الممارسات الخاصة بضمان مطابقة مجموعة البيانات لمبادئ جودة البيانات الرقمية المنصوص عليها في هذه المواصفة.
المعايير الخارجية		ISO 9000, 2015, clause 3.6.2: تُعرَّف جودة البيانات الرقمية بأنها درجة استيفاء خصائص البيانات الرقمية وتحقيقها وملائمتها لمتطلبات الاستخدام أو إعادة الاستخدام في بيئة العمل الفعلية ، واتخاذ القرارات، والتحليلات، والتخطيط، ومشاركة المعرفة
رقم الاصدار		الاصدار 2.0

مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية [DQ2]

DQ2	مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية	
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	يوفر المعيار قواعد قياس موحدة لتحديد ومقارنة مستوى الجودة لمجموعات البيانات الرقمية بناءً على المبادئ السبعة **لجودة البيانات الرقمية** [DQ1].	
متى يتوجب تنفيذها	عند إجراء عمليات التدقيق وقياس مستوى جودة البيانات الرقمية لاي مجموعة بيانات . عند إعداد التقارير والتحليلات والمقارنات المعيارية الخاصة بمستوى جودة البيانات الرقمية بين الجهات المختلفة.	
المسؤولية	يتحمل مسؤول إدارة البيانات المسؤولية الاشرافية ويتحمل أمين البيانات المسؤولية التنفيذية .	

المتطلبات		
الإلزامية	DQ2.1	يتوجب على أمناء البيانات استخدام هذا المعيار لتقييم مستويات الجودة الحالية للبيانات الرقمية الخاصة بالجهات التي يعملون فيها، ولغرض إيجاد أساس مشترك لتحديد واعتماد مستويات الجودة المستهدفة مع مستخدمي البيانات الرقمية، فعلى الجهات استخدام مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية التي بدورها تحدد خمس مستويات من النضج، لكل مبدأ من المبادئ السبعة الخاصة بجودة البيانات الرقمية: • **المستوى الأول: الامتثال المبدئي** – لا يوجد قواعد لإدارة البيانات الرقمية، ولا يوجد مالك للبيانات، ولم تحدد صيغة تنسيقية قياسية مفتوحة، ولا يتوفر تفاصيل للبيانات الوصفية، وما إلى ذلك. • **المستوى الثاني: الامتثال الجزئي** - يوجد لكل مجموعة بيانات رقمية مالك محدد، وأن هنالك تقدمًا نحو الامتثال للمتطلبات الأساسية لمعيار جودة البيانات الرقمية • **المستوى الثالث: الامتثال الكلي** - تلبي مجموعة البيانات الرقمية جميع المتطلبات الأساسية الخاصة بمعيار جودة البيانات الرقمية • **المستوى الرابع: الامتثال المُطور** - تلبي مجموعة البيانات الرقمية جميع المتطلبات الأساسية الخاصة بمعيار جودة البيانات الرقمية بالإضافة الى تطبيق افضل الممارسات في ذلك المجال • **المستوى الخامس: الامتثال المثالي** - جودة البيانات الرقمية تلبي كامل احتياجات المستخدمين الحاليين والمستقبليين المحتملين، مع وجود الأنظمة اللازمة لضمان استمرار تنفيذ إجراءات التحسين.
	DQ2.2	يتوجب على مسؤول إدارة البيانات الرقمي إجراء عمليات التقييم لقياس جودة البيانات الرقميي على مستوى الجهة بالكامل باستخدام مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمي ، وتقديم تقييم شامل عن مستوى الجودة .
الاختيارية	DQ2.3	يفضل أن تقوم جهات القطاع الخاص بتطبيق هذه المواصفة.
الاعتماد على المواصفات الاخرى	تساعد مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات على تحديد مدى امتثال مجموعة البيانات **لمبادئ جودة البيانات الرقمية [DQ1] .**	
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية	توضح **التعليمة الارشادية 5.5** طريقة استخدام مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية.	
رقم الإصدار	الاصدار 2.0	

خطة تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية [DQ3]

DQ3	خطة تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية	
نوع المواصفة	☐ مواصفة خاصة بمعالجة مجموعة البيانات الرقمية	☑ مواصفة خاصة بإدارة البيانات الرقمية
الغرض	يحدد هذا المعيار المتطلبات التي يجب على الجهات مراعاتها عند إعداد وإدارة تنفيذ خطط التحسين التدريجي لجودة بياناتها بما يتماشى مع **مبادئ جودة البيانات الرقمية [DQ1] .**	
متى يتوجب تنفيذها	خلال جميع مراحل دورة حياة إدارة البيانات الرقمية: إنشاء البيانات، ومعالجتها، وتحليلها، وحفظها، وتبادلها، وإعادة استخدامها.	

المسؤولية	يتحمل مسؤول إدارة البيانات المسؤولية نحو التأكد من الامتثال لمتطلبات هذه المواصفة القياسية عند إعداد خطة تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية على مستوى الجهة بالكامل يتحمل أمناء البيانات المسؤولية التنفيذية عن ضمان تحقيق متطلبات هذه المواصفة على مجموعة البيانات الرقمية التي تقع تحت نطاق مسؤولياتهم	
المتطلبات		
الإلزامية	يتوجب على جميع الجهات إعداد **خطة تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية على مستوى الجهة**، بحيث تحدد كيفية قيام الجهة بتطبيق **مبادئ جودة البيانات الرقمية** [DQ1] ، ومشاركة خطتها مع الجهة المختصة لإدارة توافقية البيانات الرقمية. يجب **مراعاة أن تكون الخطط محددة الأولويات** ، ضمن إطار زمني **محدد** ، وأن تكون مركزة على متطلبات المستخدمين ، **وأن تكون ذكية (محددة ، قابلة للقياس ، يمكن تحقيقها ، تحقق أهداف واقعية ، ضمن إطار زمني)، قابلة للإدارة والتنفيذ ، يمكن إعداد التقارير بشأنها** .	DQ3.1
	يتوجب على الجهات القيام بعمليات التدقيق لمستوى الجودة وذلك لجميع مجموعات البيانات رقمية ذات الأولوية، ، من خلال استخدام **مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية** [DQ2]	DQ3.2
	يتوجب على الجهة إعداد قائمة واضحة بالمتطلبات الخاصة بجودة البيانات الرقمية وذلك لجميع مجموعات البيانات الرقمية ذات الأولوية ، على أن تكون تلك المتطلبات : • تعتمد على الأدلة • تعكس احتياجات المستخدمين الموثقة لمستوى الجودة المستهدفة • تضع أهدافًا قابلة للقياس لتحسين مستوى الجودة.	DQ3.3
	بالنسبة لجميع مجموعات البيانات الرقمية ذات الأولوية، يتوجب على الجهات إعداد **خطة موثقة خاصة بتحسين مستوى جودة البيانات الرقمية لكل كمجموعة بيانات رقمية على حدة** ، وأن تكون الاهداف المحددة في الخطة قابلة للقياس	DQ3.4
	يتوجب على الجهات الحكومية القيام بما يلزم نحو إنشاء **أنظمة لتتبع** مستوى جودة البيانات الرقمية **ورفع التقارير بشأنها**، ومقارنة الوضع الحالي مع المستهدفات المذكورة في خطة تحسين مستوى جودة البيانات الرقمية.	DQ3.5
الاختيارية	يفضل أن تقوم الجهات الحكومية، عند تنفيذها للمتطلب [DQ3.5] والخاص بإنشاء أنظمة التتبع ورفع التقارير بشأن مستوى جودة البيانات الرقمية أن تراعي توفير خاصية إعداد التقارير بشكل مؤتمت وأن تكون بيانات رقمية تلك التقارير أنية (الوقت الفعلي) .	DQ3.6
	يفضل أن تقوم جهات القطاع الخاص بتطبيق هذه المواصفة.	DQ3.7
الاعتماد على المواصفات الاخرى	يجب أن تراعي جميع الخطط الخاصة بتحسين مستوى جودة البيانات الرقمية لتحسين الأداء وفقًا **لمبادئ جودة البيانات الرقمية** [DQ1] ، والتي يتم قياسها من خلال **مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية** [DQ2].	
التفاصيل المتعلقة بهذه المواصفة ضمن الدليل الارشادي لتطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية	توضح **التعليمة الارشادية 5.5** أفضل الممارسات الخاصة بمراجعة مستوى جودة مجموعة البيانات الرقمية وفقًا لمبادئ جودة البيانات، بما يضمن الامتثال بالحد الأدنى من متطلبات معايير الجودة والتحسين المستمر الجودة بمرور الوقت.	
رقم الإصدار	الاصدار 2.0	

الملحق (أ) قاموس المصطلحات

المصطلح	التعريف
واجهة التطبيق البرمجية (API)	واجهة التطبيق البرمجية : هي عبارة عن مجموعة من التعاريف التي تمكن أحد برامج الكمبيوتر من تبادل البيانات الرقمية مع برنامج آخر. وتتيح واجهة التطبيق البرمجية على شبكة الويب لبرامج الكمبيوتر قابليات الاستعلام بشكل ديناميكي عن مجموعة بيانات رقمية باستخدام شبكة الويب العالمية. فعلى سبيل المثال، قد تتوفر مجموعة بيانات توضح مواقع المستشفيات وعيادات الأطباء لتنزيلها في صيغة ملف أحادي (مثل CSV)، أو قد تتوفر للمطورين من خلال واجهة تطبيق برمجية على شبكة الويب، بحيث يتمكن برنامج الكمبيوتر تلقائيًا من استرجاع قائمة بعناوين خاصة بمنطقة معينة وعرضها على خريطة عبر الإنترنت إلى جانب بيانات القطاعين العام والخاص الأخرى ذات الصلة.
توصيف البيانات	عملية إضافة تفاصيل لبيانات رقمية وصفية خاصة بمجموعات البيانات الرقمية المدرجة في سجل حصر مجموعة بيانات الجهة. وبالنسبة لإطار عمل توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتضمن هذا وضع اللمسات النهائية على الصيغة، وإضافة البيانات الوصفية والمخططات الهيكلية، بالإضافة إلى إجراء مراجعة مستوى جودة البيانات الرقمية.
البيانات المغلقة (السرية)	البيانات الرقمية الحكومية التي تكون شديدة الحساسية والسرية ولا يمكن مشاركتها خارج جهة حكومية اتحادية أو مشاركتها على المنصة الإلكترونية
البيانات المصنفة "حساسة"	في إطار نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة لتبادل البيانات الرقمية المصنفة، تعتبر البيانات *الحساسة* نوعًا من البيانات الرقمية المشتركة، وثاني أعلى مستوى للتصنيف بشكل عام. وهي أقل تصنيفًا من البيانات *السرية* (وهي المستوى الوحيد للبيانات المغلقة)، ولكنها أعلى تصنيفًا من البيانات *الخصوصية* (وهي المستوى الأدنى من تصنيف البيانات المشتركة).
المطابقة	استيفاء متطلبات محددة في معيار أو مواصفة موثقة.
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة.
البيانات	مجموعة مهيكلة أو غير مهيكلة، من المعطيات أو الوقائع أو المفاهيم أو التعليمات أو المعلومات أو المشاهدات أو القياسات، تكون على شكل أرقام أو حروف أو رموز أو صور أو خرائط أي شكل آخر، بشكل يسمح بتفسيرها أو تبادلها أو معالجتها، بواسطة الأفراد أو الحواسيب.
إذن الوصول للبيانات	التصريح وشروطه التي يجوز بموجبها الوصول إلى البيانات المشتركة لأي جهة أو شخص مصرح له
معيار تصنيف البيانات الرقمية	المعيار الذي يتم بموجبه تصنيف مجموعات البيانات الرقمية والبيانات غير المهيكلة إلى بيانات "*مفتوحة*"، و"*خصوصية*" ، و"*حساسة*"، و"*سرية* " والتي تؤثر على إمكانية نشر البيانات على أنها بيانات مفتوحة، يتم تبادلها بين الجهات كبيانات مشتركة أو ضرورة جعلها خصوصية بالكامل كبيانات مغلقة.
أمين البيانات	يتحمل أمين البيانات المسؤولية عن مجموعة البيانات الرقمية تحت نطاق مسؤولياته ، ويجب أن يفهم القيمة والمخاطر المرتبطة بالبيانات حتى يتمكن من تحديد أولوياتها وتصنيفها وفهرستها بشكل فعّال. كما أنه يتحمل مسؤولية تحديد ما إذا كان يجب أن تكون البيانات الرقمية مفتوحة أو مشتركة، بالإضافة إلى تحديد قواعد صلاحيات الوصول.

تبادل البيانات الرقمية	مشاركة أو إتاحة الوصول للبيانات الرقمية والتي تمنح إلى جهة مختلفة عن التي قامت بإنشاء تلك البيانات واستخدامها منذ البداية.
حوكمة البيانات الرقمية	هي منظومة من صلاحيات إتخاذ القرار والمسؤوليات المتعلقة بإجراءات إدارة البيانات الرقمية، ويتم تشغيل تلك المنظومة وفقاً لنماذج تشغيلية معرفة مسبقاً والتي تحدد من الشخص المخول باتخاذ إجراءات معينة وعلى اية مجموعة من البيانات الرقمية ، ومتى ، وتحت أي ظروف، وباستخدام اي طريقة.
سجل حصر مجموعة البيانات الرقمية	سجل يوضح تفاصيل مجموعات البيانات الرقمية ضمن نطاق مسؤولية جهة معينة.
إدارة البيانات الرقمية	تشير إلى الأنظمة والأساليب التي تهدف إلى إدارة البيانات الرقمية بوصفها أصل من الأصول.
مسؤول إدارة البيانات	مسؤول إدارة البيانات (DMO) هو الشخص الذي يتولى قيادة التنفيذ والعمليات التشغيلية الخاصة بأنشطة إدارة بيانات الجهة الرقمية. ويتبع مدير البيانات وينوب عنه، ويتولى قيادة تنسيق عمليات إدارة التغيير المطلوبة لضمان المطابقة مع معايير إطار عمل توافقية البيانات الرقمية.
مخطط هيكلية البيانات	إنشاء مخطط هيكلي أو وصف عام للبيانات الرقمية المستخدمة في نظام ما أو البيانات المستخدمة في تنفيذ إجراءات معينة في النظام.
تحديد أولويات البيانات الرقمية	عملية تحديد مجموعات البيانات الرقمية التي يجب إعدادها للنشر، أو التبادل، وبأي ترتيب داخل الجهة. يوصى بأن يتم ذلك وفقًا لسلسلة من المعايير التي تقيّم كل مجموعة بيانات رقمية حسب قيمة وفائدة النشر والاستعداد للنشر المبين في دليل التطبيق.
مزود البيانات الرقمية	أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو خاصة، أو أي شخص طبيعي يقدم البيانات الرقمية في أي شكل من الأشكال، بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.
نشر البيانات	عملية إتاحة البيانات الرقمية للآخرين، من خلال النشر على شبكة الإنترنت، أو المنصة الإلكترونية، أو الرابط الحكومي للخدمات، أو عبر API.
تدقيق جودة البيانات الرقمية	تقييم لمستوى جودة مجموعة بيانات رقمية محددة مقارنة بإطار قياس مستوى جودة البيانات، أو تقييم على مستوى الجهة لممارسات جودة البيانات مقارنة بمبادئ جودة البيانات المذكورة بمعايير توافقية البيانات الرقمية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
متطلبات مستوى جودة البيانات الرقمية	مواصفة لمتطلبات جودة البيانات الرقمية الخاصة بمجموعة البيانات الرقمية(مقارنة بمبادئ جودة البيانات الرقمية مباشرةً أو باستخدام مصفوفة قياس مستوى جودة البيانات الرقمية)، ذات الصلة بالاستخدام الحالي للبيانات الرقمية أو الاستخدام المحتمل لها، ويجب أن تعتمد على المشاورات مع المستخدمين الحاليين والمحتملين.
مجموعة البيانات الرقمية	مجموعة من البيانات التي يكون من المنطقي جمعها معاً بالإضافة إلى بياناتها الوصفية (الميتاداتا) والمخططات الهيكلية التي تصفها. وتحدد كل جهة مجموعات البيانات التي تخص دعم احتياجات مهمتها أو وظائف أعمالها. ويلاحظ أن مجموعة البيانات هي مفهوم مرن بطبيعته، وقد تمثل مجموعة بيانات معينة قاعدة بيانات كاملة تتكون من فئات متعددة متميزة بالجهة، أو قد تمثل جدولًا منفردًا في قاعدة بيانات، أو خريطة.

أخصائي البيانات	يتحمل هذا الدور المسؤولية الفنية عن البيانات الرقمية، وعادةً ما يعمل ضمن فرق تكنولوجيا المعلومات أو فرق إدارة قواعد البيانات الرقمية. ويقوم بالتسهيل بين فرق تكنولوجيا المعلومات وفرق العمل والتأكد من أن البيانات المسؤول عنها تفي بمتطلبات الصيغة والجودة المنصوص عليها في معايير إطار عمل توافقية البيانات الرقمية.
دورة معالجة مجموعة البيانات الرقمية المختارة	سلسلة من دورات نشر البيانات الرقمية والتي يتم إدارتها من خلال البرامج، حيث يتم خلالها توصيف مجموعات من البيانات (بدءًا بالبيانات الرقمية ذات الأولوية الأعلى) عن طريق إضافة بيانات رقمية وصفية، وصيغ قياسية مناسبة، ومخططات هيكلية إن وجدت، وأي تغييرات أو مسؤوليات متعلقة بجودة البيانات الرقمية.
الأشخاص موضوع البيانات الرقمية	أي شخص يتم جمع بياناته الشخصية أو الاحتفاظ بها أو معالجتها من قبل جهة معينة
مستخدم البيانات الرقمية	أي جهة أو شخص يرغب في الاستفادة من البيانات الرقمية المفتوحة أو المشتركة واستخدامها وفقًا للشروط والأحكام التي تتوفر بها هذه البيانات الرقمية.
القرارات	تتضمن التعليمات، والتوجيهات، واللوائح الصادرة عن الجهة المختصة لإدارة البيانات الرقمية فيما يتعلق بأداء المهام والمسؤوليات.
مدير البيانات	أحد كبار الموظفين ويتمتع بصلاحيات لقيادة برنامج بيانات رقمية الجهة، والذي يتحمل مسؤولية قيادة وتعزيز عمليات إدارة البيانات الرقمية والنشر الفعّال للبيانات الرقمية وتبادلها وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. من الناحية المثالية، ينبغي أن يكون مدير البيانات عضوًا في مجلس إدارة الجهة؛ أو على الأقل، يجب أن يكون أحد كبار المسؤولين الذين يتمتعون بالصلاحيات والقدرة على الاستجابة السريعة للمخاطر والإجراءات الخاصة بتسويتها على أعلى المستويات في الجهة. بالنسبة للجهات الأصغر حجمًا، يمكن أداء هذا الدور على أساس اسناد الأدوار الإضافية لاحد الموظفين ، على سبيل المثال، من خلال أحد الموظفين الحاليين ولكن مع مسؤوليات إضافية محددة.
منصة البيانات الرقمية	أنظمة بيانات رقمية تتيح للربط الالكتروني للخدمات و/أو جمع وتخزين وتحليل وتبادل و/أو اتاحة البيانات من مصادر متعددة بين الجهات المتصلة وفق صلاحيات معرفة ومحددة وبعد اعتمادها من مزود البيانات الرقمي في نظام شبكي آمن. فعلى سبيل المثال، تعد منصة ربط الخدمات الحكومية وبوابة البيانات المفتوحة أمثلة على الأنظمة الموجودة في منصة البيانات الرقمية الاتحادية.
الجهة	أي مؤسسة أو هيئة تتم الإشارة إليها في هذه الوثيقة على أنها واحدة مما يلي: • الجهات الحكومية الاتحادية • الجهات الحكومية المحلية • الجهات شبه الحكومية • جهات القطاع الخاص
خارطة الجهة	خطة ذات إطار زمني محدد للجهة ككل تتعلق بتحسين ممارسات إدارة البيانات الرقمية وفقاً لمتطلبات وتوصيات إطار عمل توافقية البيانات الرقمية.
الحكومة الاتحادية	حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

جهة الحكومة الاتحادية	أي وزارة أو سلطة أو دائرة أو هيئة عامة أو هيئة مستقلة أو مؤسسة عامة أو مجلس حكومي اتحادي وأي هيئة حكومية أو مؤسسة عامة أخرى تابعة للحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
الصيغة	طريقة قياسية موحدة لتمثيل المعلومات لغرض حفظها ونقلها من خلال أجهزة الكمبيوتر، وهي تحدد طريقة ترتيب البيانات بشكل يمكن من خلالها قراءة البيانات الرقمية من خلال التطبيقات البرمجية
الجهات الحكومية	الوزارات والهيئات والمؤسسات التابعة للحكومة الاتحادية والدوائر والهيئات والمؤسسات التابعة للحكومة المحلية.
البيانات الحكومية الرقمية	هي البيانات الرقمية أو المعلومات والمعرفة الإلكترونية وغير الإلكترونية الخاصة أو العائدة إلى الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية لإمارات الدولة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة الاتحادية أو المحلية.
المعلومات الرقمية المعرفة للهوية	أي معلومات أو بيانات رقمية شخصية تكشف عن هوية فرد حي
الفرد	لأغراض القانون، الفرد هو كيان بشري أو شخص طبيعي.
المعلومات والمعرفة	أي نتائج مفيدة تتوفر من معالجة البيانات الرقمية، يتم استخدامها أيضًا لأغراض الاستراتيجية والسياسة.
حقوق الملكية الفكرية	ابداعات العقل من اختراعات ومصنفات أدبية وفنية وعلمية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة والملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق منها مثلا البراءات وحق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكّن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم أو اختراعهم ويرمي نظام حقوق الملكية الفكرية، من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام، إلى إتاحة بيئة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار
الشخصية القانونية	كيان غير بشري معترف به ككيان قانوني له هوية مميزة وشخصية قانونية وواجبات وحقوق. وبعبارة أخرى، كيان تم إنشاؤه بموجب القانون يعامل معاملة الأشخاص لأغراض قانونية محدودة - مثل الشركات. ويمكن للشخص القانوني التقاضي أو مقاضاته، وحيازة ممتلكات، وإبرام عقود، ويطلق عليه أيضًا شخص معنوي، أو كيان قانوني، أو شخصية اعتبارية.
الحكومة المحلية	حكومات الإمارات الأعضاء في الاتحاد.
جهة الحكومة المحلية	هي الجهة التي تتبع حكومة الامارة المحلية اداريا وماليا
الصيغة التي يمكن قراءتها آلياً	وهي الصيغة التنسيقية التي يمكن للآلات قراءتها وفهمها بشكل صحيح. هذا يعني أنها تستخدم الرموز، أو القواعد، أو الاتفاقيات بشكل صحيح لا لبس فيه وتتطابق مع المعيار القائم.
البيانات الوصفية	هي معلومات مهيكلة والتي تصف خصائص مصادر البيانات الرقمية ، أو توضيحها، أو تحديدها، أو بطريقة أخرى تزيد من سهولة الاطلاع عليها ، أو استخدامها، أو إدارتها.

الشخص الطبيعي	الشخص الطبيعي هو شخص (في إطار المعنى القانوني، أي شخص له شخصية قانونية خاصة به)، ذو طبيعة بشرية، مقارنة بالشخص القانوني، الذي قد يكون مؤسسة خاصة أو عامة.
البيانات المفتوحة بشكل افتراضي	مفهوم البيانات رقمية غير الشخصية المتاحة للنشر العام، ما لم يوجد مبرر لمنعها.
البيانات المفتوحة	البيانات الرقمية التي تنشرها الجهات والتي يتم مشاركتها مع الجمهور بحرية أو بالحد الأدنى من القيود من أجل تعظيم مشاركة الجمهور وتحفيز الابداع والابتكار والنمو الاقتصادي.
الصيغة القياسية المفتوحة	بشكل عام، يشير هذا إلى الصيغة الموحدة المفتوحة (حيث تكون المواصفات الخاصة بالصيغة متاحة للجميع ومرخصة بشكل مفتوح حتى يمكن لأي شخص استخدامها). وبالتالي، فهي صيغة لا تتطلب شراء برمجيات مُسجلة الملكية لاستخدام البيانات الرقمية أو الوصول إليها.
رخصة البيانات الرقمية المفتوحة	رخصة تمنح المستخدم الحق في استخدام البيانات الرقمية المُرخصة وتعديلها ومشاركتها لأي غرض من الأغراض.
المعايير القياسية المفتوحة	المعيار أو المواصفة المفتوحة هي حالة: - يتمتع فيها كافة الأطراف المعنية بنفس إمكانية المساهمة في وضع المواصفات وتكون فيها المراجعة العامة جزءً من عملية اتخاذ القرار - تُتاح فيها المواصفة لأي شخص لدراستها - تكون فيها حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمواصفات مرخصة بشروط عادلة ومعقولة وغير تمييزية، أو خالية من حقوق الملكية بطريقة تتيح التنفيذ في كل من البرمجيات ذات الملكية المُسجلة والبرمجيات ذات المصدر المفتوح.
البيانات الرقمية الشخصية	أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي مُحدد الهوية أو قابل لتحديد الهوية؛ الشخص القابل لتحديد الهوية هو الشخص الذي يمكن تحديد هويته، بشكل مباشر أو غير مباشر، وخاصة بالإشارة إلى **مُعرف مميز** مثل الاسم, أو رقم الهوية، **أو بيانات الموقع**, أو المعرف الإلكتروني، أو عامل أو أكثر من العوامل التي تحدد الهوية المادية، أو الفيزيولوجية أو، **الجينية**, أو العقلية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية، لهذا الشخص
السجلات المرجعية الأساسية لمجموعات البيانات الرقمية	سجل أو سجلات رقمية أو قواعد بيانات تحتوي على بيانات تتعلق بحقوق الأفراد أو الشركات أو معاملاتها أو وضعها، وتشمل أيضًا أي بيانات تنظيمية أو إدارية يتم الرجوع إليها أو الاعتماد عليها كمصدر بيانات دقيق وموثوق به أو ضروري لتنفيذ الإجراءات والخدمات.
المبادئ إدارة البيانات الرقمية	يعتمد إطار عمل توافقية البيانات الرقمية بدولة الإمارات العربية المتحدة على المبادئ، حيث يحدد عددًا من المبادئ للإبلاغ عن إدارة البيانات في الدولة. يستخدم مصطلح "مبادئ" في هذا المعنى التعريف المنصوص عليه في إطار عمل التحول الحكومي الخاص بالاتحاد الدولي للمعايير المفتوحة: "بيان دائم بالقيم يمكن استخدامه على أساس ثابت لتوجيه عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف المعنية المتعددة على المدى الطويل، وهي: • تُستخدم للإبلاغ عن الاستراتيجية ودعمها; • مفهومة ومتفق عليها ومملوكة للأطراف المعنية"

المعلومات الشخصية	هي المعلومات السرية والمتعلقة بشخص طبيعي لا يُتوقع إتاحتها للعامة دون اختيار ذلك الشخص أو موافقته الصريحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات التي يمكن أن تحدد هوية الشخص، والمعلومات المتعلقة بأسرة الشخص، والمعلومات المتعلقة بصحة الشخص، أو عمره، أو حالته الاجتماعية، أو عنوانه، أو وضعه المالي، أو ديانته، أو أصله العرقي، أو انتماءاته، أو آرائه السياسية، أو سجلاته الجنائية، أو عضويته في النقابات.
جهات القطاع الخاص	جميع الجهات التي لا تصنف كجهة حكومية اتحادية أو جهة حكومية محلية أو شبه حكومية وتشمل الشركات والمؤسسات المملوكة من قبل الافراد وجهات القطاع الخاص بالإمارة بما في ذلك سلطات المناطق الحرة في دولة الامارات العربية المتحدة.
البيانات المصنفة "مفتوحة"	في إطار نموذج دولة الإمارات لتبادل البيانات الرقمية المصنفة، تعتبر البيانات المصنفة "مفتوحة" نوعًا من البيانات المفتوحة، والمستوى الأدنى من تصنيف خصوصية البيانات الرقمية بشكل عام.
البيانات المرجعية	هي عبارة عن مجموعة من القيم التي يتم التحكم فيها لاستخدامها في مجالات محددة أخرى، ومن غير المرجح أن تتأثر بأعمال أو أنظمة المستخدم، ولكن يجب أن تنعكس التغييرات في النظام. وتعد قائمة الدول مثالاً على البيانات الرقمية المرجعية.
البيانات المصنفة "خصوصية"	في إطار نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة لتبادل البيانات الرقمية المُصنفة، تُعتبر البيانات الخصوصية نوعًا من البيانات المشتركة، وثالث أعلى مستوى للتصنيف بوجه عام. وهي أقل تصنيفًا من البيانات الحساسة وأعلى تصنيفًا من البيانات المصنفة "المفتوحة" (وهي المستوى الوحيد للبيانات المفتوحة).
المخطط الهيكلي	وصف موحد قياسي لكيفية تمثيل شيء ما وطريقه تصرفه، ويتضمن قواعد ما يتم اعتباره مطابقًا للمخطط الهيكلي في سياق البيانات، يمكن أن يكون هذا وصفًا ومثالًا لعناوين الأعمدة ونوع البيانات المسموح بها في الصفوف أسفل تلك العناوين وأي قواعد تحقق يجب تطبيقها (على سبيل المثال، تحقق من أنه رقم من 0 إلى 100 بدون مسافات).
جهة شبه حكومية	كل هيئة أو مؤسسة أو مصرف أو شركة تسهم فيها الحكومة
البيانات الشخصية الحساسة	البيانات التي تكشف عن، أو تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بعائلة الفرد أو أصله العرقي أو الطائفي أو المجتمعي أو انتماءاته أو آرائه السياسية أو معتقداته الدينية أو الفلسفية أو سجله الجنائي أو عضويته النقابية وحياته الصحية أو الجنسية أو بصمة عينه أو بصمته الوراثية.
البيانات المشتركة	البيانات الحكومية المشتركة رقميًا مع الجهات الحكومية الأخرى، على سبيل المثال من خلال المنصة الإلكترونية للبيانات الرقمية، أو مع جهات القطاع الخاص. وفقاً لنموذج دولة الإمارات لتبادل البيانات المصنفة داخل هذه الوثيقة، فإن البيانات المصنفة على أنها *خصوصية* أو *حساسة* تقع ضمن فئة البيانات المشتركة.
البيانات الرقمية	البيانات المطابقة لمتطلبات تصنيف البيانات، وتبادلها، وتعزيز جودتها المنصوص عليها في معايير البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
البيانات المهيكلة	تشير البيانات المهيكة إلى البيانات المنظمة والمقيدة بنموذج مُحدد مسبقًا يعمل على وصفها. وغالبًا ما تكون البيانات المهيكلة مشفرة آليًا، ولكن يمكن للإنسان قراءتها. وتتيح الطبيعة المهيكلة للبيانات فهرسة البيانات والبحث عنها، واتاحتها على نطاق أوسع، مما يزيد من قيمتها المحتملة إلى حد كبير.

إطار عمل توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	مجموعة من الوثائق المترابطة وأجزاءها (مبادئ توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ معايير البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ مجموعة دليل التطبيق لمعايير توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة) التي توفر معاً أساسًا مشتركًا لكل جهة من الجهات في دولة الإمارات العربية المتحدة لإدارة البيانات بطرق تتيح أقصى قدر من المرونة لكل جهة لتلبية احتياجات الأعمال الخاصة بها والتي تتيح أيضًا نهجًا مشتركًا لتصنيف البيانات وتبادلها وتعزيز جودتها.
مبادئ توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	جزء من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية الذي يضع مجموعة من المبادئ الاستراتيجية المنظمة لإنشاء وإدارة البيانات الرقمية واستخدامها وإعادة استخدامها في دولة الإمارات العربية المتحدة.
معايير البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	جزء من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية الذي يحدد المعايير الأساسية المتعلقة بتصنيف البيانات، وتبادلها، وتعزيز جودتها لضمان موثوقية البيانات وإمكانية تبادلها واستيفاؤها للغرض داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
دليل تطبيق معايير توافقية البيانات الرقمية في دولة الإمارات العربية المتحدة	جزء من إطار عمل توافقية البيانات الرقمية الذي يحدد مجموعة من الإرشادات والأدوات الداعمة لمساعدة الجهات على إدارة بياناتها الرقمية وتطبيق معايير ومبادئ البيانات الرقمية.
المعرف المميز	بالإشارة إلى مجموعة معينة (ربما ضمنية) من الكائنات، فإن المعرف المميز هو أي معرف مميز من بين كافة المعرّفات المستخدمة لهذه الكائنات ولغرض معين. مثل: الأرقام المسلسلة، وعناوين URL (عناوين المجال) والرموز الواردة من السجل، وما إلى ذلك.
البيانات الرقمية غير المهيكلة	تشير البيانات الرقمية غير المهيكلة إلى البيانات غير المنظمة أو المقيدة بنموذج مُحدد مسبقًا يعمل على وصفها. وغالبًا ما تكون البيانات غير المهيكلة نصًا حرًا في المستندات والرسومات البيانية والجداول في جداول البيانات أو ملفات الفيديو والملفات الصوتية.
التركيز على المستخدم	منهجية مُخصصة لتصميم وتقديم البيانات والخدمات الحكومية مدفوعة باحتياجات مستخدميها بدلاً من الهياكل التنظيمية الحكومية، كما تُعرف أيضًا باسم المنهجية التي محورها العملاء.
البيانات المصنفة "سرية"	في إطار نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة لتبادل البيانات المصنفة، تعتبر البيانات *السرية* نوعًا من البيانات المغلقة، وهي أعلى مستوى للتصنيف بشكل عام.
المفردات	هي نظام تصنيف يُستخدم لإعطاء اسم للأشياء أو الإشارة إليها بطريقة موحدة. فعلى سبيل المثال، طريقة موحدة لتصنيف المؤسسات التعليمية إلى أنواع.